بروفات ثورية 3

هل انتصرت الثورة الإيرانية أم الإسلام السياسي؟

إيـران 1979

مريم بويا

ترجمة: محمود أبو الخير - ماجي - سيد نصير- نرمين شاكور

وحدة الترجمة - الاشتراكيون الثوريون

بروفات ثورية 3

إيران 1979
هل انتصرت الثورة أم الإسلام السياسي؟[1]

مريم بويا

وحدة الترجمة ـ الاشتراكيون الثوريون

[1] هذا الكراس ترجمة لفصل
Maryam Poya, "Iran 1979: Long Live the revolution ! ... Long Live Islam?“, in Colin Barker (editor). Revolutionary Rehearsals. Bookmarks, 1987.

المحتوى

مقدمة 3

المعارضة الإيرانية..... 11

الثورة الصاعدة 16

النضال يتصاعد..... 19

رحيل الشاه 22

صعود مجالس شورى العمال 24

نضال العاطلين عن العمل..... 30

الرجعية الإسلامية..... 33

احتلال السفارة الأمريكية..... 39

الاستنتاجات..... 43

مقدمة

انتصار الثورة في إيران في فبراير 1979 كان نتاج سنين من كفاح العمال والفلاحين والنساء والأقليات القومية ضد نظام الشاه القمعي. وهذه النضالات تنوعت بين تظاهرات سلمية ومواجهات مسلحة، ما بين اعتصامات وأعمال تخريب، وما بين تجمعات صغيرة إلى تظاهرات جماهيرية بالملايين. في النهاية لعب إضراب عمال النفط عام 1978، والإضراب العام الذي تبعه، الدور المحوري في وضع نهاية لنظام الشاه.

إن نجاح ثورة شعبية في تحطيم نظام مكروها وقمعيا يعد شيء مختلف تماما عن نجاح الحركة الشعبية في إنشاء نظام اجتماعي وسياسي جديد يتوافق مع احتياجاتها. وعلى نحو مأساوي، كانت النتيجة النهائية للثورة الإيرانية فرض شكل جديد من القمع على الشعب، هذه المرة تحت راية "الجمهورية الإسلامية". في الوقت ذاته، كشفت الأحداث في إيران عن القوة الكامنة المهولة للطبقة العاملة، وعن العواقب الوخيمة لحراك عمالي ثوري يفتقد للتنظيم الاشتراكي الكافي.

إن القوى التي أطاحت بالشاه كانت نتاج للتطور غير المتكافئ للرأسمالية في إيران خلال القرن العشرين. فإذا كانت الإمبريالية هي التعبير العالمي عن مهمة رأس المال التاريخية لتطوير القوى المنتجة، فإن هذه العملية، بحكم طبيعتها، غير متكافئة ومتناقضة. كان شكل التطوير هذا في إيران هو الذي عزز من دور الدولة. حيث كانت الدولة الإيرانية العامل الأساسي في تراكم رأس المال.[2]

منذ منتصف القرن التاسع عشر بدأ اقتصاد إيران الفلاحي بشكل منهجي ولكن غير متكافئ يدمج في الاقتصاد الرأسمالي العالمي. خلال هذه الفترة كان الشاه، وأفراد من العائلة الملكية، وكبار موظفي الحكومة، وزعماء القبائل، وأبرز رجال الدين الإسلامي، يسيطرون على 55% من كل أراضي إيران الزراعية، على الرغم من كونهم يشكلون فقط 25% من ملاك الأراضي. كانت الحكومة المركزية ضعيفة فمارس كبار ملاك الأراضي الزراعية سلطة سياسية هائلة وقاموا بمعظم المهام الحكومية. تطلبت الزيادة في التطويرات الرأسمالية تغيير في هيئة الدولة، وكان هناك حاجة لحكومة أكثر مركزية قادرة على توفير الظروف لتراكم رأس المال لطبقات إيران الحاكمة بالتحالف مع رأس المال العالمي.

اندلعت ثورة 1905-1906 الدستورية احتجاجا علي ضعف الشاه وسيطرة بريطانيا وروسيا على مصادر إيران الاقتصادية. اجتمع "المجلس"، أول جمعية وطنية في إيران، في 1906، وألغى المجلس

[2] لمزيد من التفصيل حول تلك الفترة أنظر:

Shaul Bakhash, Iran: Monarchy, Bureaucracy and Reform under the Qajars, 1858–1896 (Ithaca Press, 1978); Nikki R. Keddie, Religion and Rebellion in Iran: The Iranian Tobacco Protest of 1891–1892 (London, 1966); Kasravi, Tarikhe Mashroteh Iran [The History of the Constitution of Iran].

أصحاب الأراضي ورجال الدين. لكن نواة السلطة المركزية الجديدة انتقلت إلى النظام الملكي، إلى الشاه[3].

خلال القرن العشرين، ارتبط التطور في إيران بالنفط. في البداية، انتقلت معظم أرباح النفط المتراكمة إلي الشركات الرأسمالية الغربية، وبالأخص شركة النفط الإنجليزية - الفارسية، والتي أسسها المهندس البريطاني ويليام د أري في 1909. وحتى عام 1951، حينما تم تأميم النفط الإيراني، حققت شركة النفط الإنجليزية الفارسية ما بين 700 و800 مليون جنيه استرليني لبريطانيا، بينما لم تتلق إيران سوى 105 مليون[4]، والقليل من ثروة الشركة تدفق إلي عمالها، الذين ظلت أجورهم كافية فقط لتأمين أبسط احتياجات العيش. تعاملت الشركة بشراسة مع الإضرابات والمعارضات الأخرى، مستعينة بقوات الشرطة الخاصة بها.

كانت إيران دولة تابعة للإمبريالية البريطانية. حيث أنها منذ 1921 وحتى الحرب العالمية الثانية، قمعت حكومة الشاه رضا بوحشية كل حركات النقابيين، والأقليات الوطنية، وكل المجموعات المعارضة، سواءً كانت شيوعية، أو قومية ليبرالية، أو من رجال الدين المسلمين. وفي نفس الوقت، دفع النظام نحو تطوير واسع للبنية التحتية من الطرق، والموانئ والسكك الحديدية، دعما لصناعة النفط. في تلك الفترة نمت عدد من المنشآت الصناعية الحديثة، وبالتوازي نمت طبقة عاملة. صادر الشاه أراضي من ملاك الأراضي الكبيرة وأصبح هو أكبر مالك قومي لها [5].

خلال الحرب العالمية الثانية، في مواجهة سياسة الشاه رضا الداعمة لألمانيا، غزت بريطانيا وروسيا إيران لإبقائها "آمنة". وأجبروا الشاه رضا أن يتخلى عن العرش لصالح ابنه المراهق الأكثر ثقة بالنسبة لهم، محمد رضا. استمر الشاه الجديد في السعي لتنمية اقتصادية. لكن بعد الحرب توسع الشعور القومي في مواجهة السيطرة الأجنبية على صناعة النفط. في 1947 شكل القائد القومي، الدكتور محمد مصدق، وأتباعه جبهة قومية، والتي فازت بالسلطة في 1951 وأممت صناعة النفط الإيرانية. ردت شركات النفط العالمية بتنظيم مقاطعة للنفط الإيراني.

وعلى مدار السنتين التاليتين، ضغطت إضرابات العمال والمظاهرات من أجل مزيد من التغييرات الاقتصادية والسياسية. عمل حزب توده الموالي لروسيا[6]، بالتحالف مع الجبهة القومية، على تهدئة المزاج الثوري بين العمال. في أغسطس 1953، قام الحرس الامبراطوري للشاه بمحاولة للانقلاب على مصدق، ولكنهم هزموا من ضباط وجنود الجيش. في مواجهة المظاهرات الشعبية المطالبة بتنظيف كامل للسياسة الإيرانية، طالب مصدق الجيش بإخلاء الشوارع وإعادة فرض القانون والنظام.

[3] E. G. Browne, *The Persian Revolution of 1905–1909* (Cambridge University Press, 1910); Kasravi, *Tarikhe Mashroteh Iran [The History of the Constitution of Iran]*.

[4] Ramy Nima, *The Wrath of Allah* (Pluto Press, 1983).

[5] لمزيد من التفصيل حول الإصلاح الزراعي أنظر
A. K. S. Lambton, *The Persian Land Reform, 1922–1966* (Clarendon Press, 1969); E. J. Hoogland, *Land and Revolution in Iran, 1960–1980* (University of Texas Press, 1982).

[6] تودة حزب ماركسي ستاليني موالي للاتحاد السوفيتي، نشئ عام 1941 بعد خلع الشاه رضا الأب. ,,تودة" في الفارسية تعني الجماهير. [المترجمين]

نفس القوات التي كان بإمكانها إنقاذ حكومة مصدق تم تسريحها. خلال أيام أسقطها انقلاب ثاني صممته وكالة الاستخبارات الأمريكية بمساعدة الاستخبارات البريطانية[7]. مرة أخرى تمكنت شركات النفط من الوصول إلى الإمدادات الإيرانية، لكن انتهى الآن الاحتكار البريطاني. عقد ائتلاف من شركات عالمية اتفاق جديد مع الشاه الذي أعيد للسلطة: ارتفعت حصة الدولة الإيرانية من عائدات النفط من 16% إلى 50%، أما ال 50% أخرى كانت من حصة ائتلاف شكلت خمس شركات أمريكية بنسبة 20%، و20% كانت حصة البريطانية للبترول BP، والباقي لشركات صغري عديدة.

أُنشئت دكتاتورية عسكرية جديدة تحت حكم الشاه، بتوجيه ومساعدة أمريكية هائلة بين 1953 و1973. وكان أساسي لتلك العملية في 1957 تأسيس السافاك، شرطة إيران السرية سيئة السمعة.

ارتفعت عائدات النفط للشاه أكثر من اثنتي عشر مرة على مدار عقد منذ بداية الخمسينيات. بجانب عائدات النفط تلك تم إضافة 500 مليون دولار كمساعدة عسكرية من الولايات المتحدة بين 1953 و1963. وقد مكن ذلك الشاه من زيادة قواته المسلحة من 120,000 إلى أكثر من 200,000 رجل وزيادة ميزانية الجيش من 80 مليون دولار في 1953 إلي ما يقارب 183 مليون بعد عشر سنوات لاحقة.

لم يصل إلا القليل من الثروة الهائلة التي راكمها النظام ليصب في مصالح عامة الناس. ففي عام 1960، كانت 87% من قرى إيران بلا مدارس، و1% فقط كان لديها أي نوع من المنشآت الطبية، 80% من السكان كانوا أميين. ارتفعت الأسعار بحدة، بينما كان الشاه ينفق بين 40% و50% من ميزانيته علي الجيش.

غير أن أوائل الستينيات شهدت أزمة اقتصادية حادة. الاقتراض الخارجي الكثيف استنزاف الاحتياطات الأجنبية، مما أجبر الحكومة الإيرانية على طلب معونة عاجلة من كلاً من صندوق النقد الدولي والحكومة الأمريكية. وتضخمت الأزمة الاقتصادية بتصاعد المعارضة الشعبية. ارتفع معدل الإضراب في الصناعة بحدة: إذ لم يكن هناك أكثر من ثلاثة إضرابات كبرى في السنين 1955-1957، لكن على مدار الأربع سنوات التالية قفز العدد إلى أكثر من عشرين إضراب. بعض الإضرابات انتهت بمواجهات دموية بين العمال والجيش. وكانت المقاومة تنتشر إلى قطاعات أخرى. في 1962 كانت هناك مظاهرات طلابية حاشدة واعتصامات في الجامعة. جُرح المئات، وقتل عدد، حينما اقتحمت قوات الشاه جامعة طهران. في يونيو 1963، بعد أيام عديدة من معارك الشوارع في العاصمة، أمر الشاه قواته أن "تصوب لتقتل". ذُبح آلاف من الناس.

في مواجهة هذه الأزمة، أطلقت حكومة الشاه برنامجا كبيرا للإصلاح من الأعلى، "الثورة البيضاء للشاه والشعب". وقد غيرت "الثورة البيضاء" إيران. هدفها الأساسي كان توفير قاعدة اجتماعية، واقتصادية، وسياسية مستقرة للنظام. كانت الوسائل المختارة لتحقيق ذلك هي تعزيز مجموعتين اجتماعيتين مهمتين

[7] الانقلاب الأول حدث في 15 أغسطس 1953 بينما الانقلاب الثاني بعد أربعة أيام في 19 أغسطس، خلال فترة فشل الانقلاب الأول ونجاح الثاني كان محمد رضا هارب خارج البلاد. [المترجمين]

لهما مصلحة باستقرار الشاه: المزارعين الرأسماليين متوسطي الحجم في المناطق الريفية، وبرجوازية صغيرة متوسعة موظفة من الدولة في المدن. رافق هذا الجهد إعادة تشكيل لأجهزة الدولة لتطوير البنية التحتية لخدمات الصحة والتعليم. قُدمت مبادرات في اتجاه "التحديث" السياسي والثقافي: أعطيت النساء الحق في التصويت في البرلمان الإيراني، أُدخل نظام تقاسم الأرباح للعمال الصناعيين، وأُصلحت المحاكم الريفية[8].

كانت الطبقات الوسطى التقليدية في السوق هي التي خسرت. حيث كان وضعهم مهدد باستمرار بنمط التطوير الرأسمالي في إيران، سواءً من الدولة أو رأس المال العالمي، أرادوا عودة السلطة الدينية والتقاليد، وظلوا معارضين للدولة حتى وصل ممثلوهم، رجال الدين الإسلامي، إلى السلطة في 1979. تحت شعار "الثورة البيضاء" بذل النظام جهدًا أقل لاستمالة رجالة الدين التقليديين، الذين أخذت معارضتهم له تزداد.

في الريف، فُككت حيازة الأراضي الكبيرة ذات الطابع "ما قبل الرأسمالي"، مُنحت علاقات الإنتاج الرأسمالية دفعة كبيرة من خلال إدخال الإيجار النقدي، القروض، والديون. زُود الفلاحين الأثرياء برأس المال لعلهم يصبحوا مزارعين رأسماليين، ويقوموا باستخدام عمالة مأجورة، و ينتجون من أجل السوق على نطاق وطني[9]. بهذه الطريقة قضي الإصلاح الزراعي على سلطة ملاك الأراضي الكبيرة وخلقت شريحة جديدة من المزارعين مالكي الأراضي.

تمايز الريف الإيراني على أسس طبقية جديدة. علي القمة، كان ما تبقى من ملاك الأرض القدامى، الذين تم إثرائهم بتعويضات الإصلاح الزراعي، ونجحوا في تطوير أملاكهم الأصغر حجما نسبيا[10] ولكنها ما زالت ذات قيمة، إلى جانبهم كان مشغلون رأسماليون يديرون "مزارع صناعية"[11]، وكذلك عدد من الفلاحين الأغنى أصبحوا مزارعين رأسماليين متوسطي الحجم. تحت تلك الشرائح كانت أعداد هائلة من الفلاحين أصحاب الحيازات الصغيرة، متمسكين بأراضيهم والذين لا ينتجون إلا ما يزيد قليلا على ما يحتجونه لإعالة أسرهم. كانت هذه المجموعة تتطلع بأن يصبحوا مزارعين ناجحين، ولكن في نفس الوقت كانت تخشى من كابوس الانحدار إلى مرتبة أدنى. فأسفلهم مجددا كانت هناك طبقة متضخمة من "الفلاحين الفقراء"، في الحقيقة من عمال مأجورين بلا أراضي. فشل الإصلاح الزراعي في تحسين

[8] لمزيد من التفصيل حول التصنيع في تلك الفترة أنظر
Julian Bharier, Economic Development in Iran, 1900–1970 (Oxford University Press, 1971); Fred Halliday, Iran: Dictatorship and Development (Penguin, 1979).

[9] على النقيض في نمط الزراعة فيما قبل الرأسمالي، تكون المنتجات الزراعية في الأساس لتلبية الاحتياجات المباشرة للفلاحين، ويكون التبادل في السوق على نطاق ضيق للغاية. أما في الزراعة الرأسمالية، تزرع المحاصيل بهدف أساسي البيع في الأسواق سواء على النطاق القومي أو السوق العالمي. [المترجمين]

[10] طبقة ملاك الأراضي التقليديين تعرضوا لموجتين من مصادرة الأراضي الأولى في عهد رضا شاه الأب، في العشرينات والثلاثينات، وكانت مصادر قسرية بدون تعويضات، بغرض إضعاف سلطة ملاك الأراضي، حيث كانوا الحكام الفعليين في الريف، بينما الإصلاح الزراعي ومصادرة الأراضي في الستينات في عهد محمد رضا شاه الابن كان في إطار إصلاح من أعلى بهدف إدماج الريف الإيراني في السوق الرأسمالي، حيث تم تفتيت الملكيات الكبرى ليكون الحد الأقصى للملكية للمالك هو قرية واحدة، ومصادرة ما يزيد عن قرية. [المترجمين]

[11] المزارع الصناعية: المقصود منها هو زراعة الأراضي باستخدام نمط شبيه بنمط المستخدم في الصناعات الكبرى، بمعنى استثمارات رأسمالية كثيفة، استخدام الميكنة والري الحديث، والعمل المأجور على نطاق واسع. بخلاف الزراعة التقليدية التي تعتمد على زراعة الأسر الفلاحية لأراضيهم، واستخدم طرق وأدوات بدائية للزراعة. [المترجمين]

إنتاج الغذاء أو في القضاء على الفقر الريفي. حيث لم يرتفع الإنتاج الزراعي من بدايات الستينيات فصاعدا بأكثر من 2.5 أو 3% سنويا في أقصى تقدير، أقل بكثير من معدل ارتفاع السكان. نتيجة لذلك، ارتفعت واردات الغذاء بشكل كبير، بحلول 1977 كانت تقدر بـ 2.6 مليار دولار، دفعوا من عائدات النفط[12].

في السبعينيات، هاجر نحو مليون من هؤلاء العمال المأجورين ممن لا يملكون أرض إلى المدن، بحثا عن "الحضارة الكبرى" التي كانت أجهزة الراديو تخبرهم بأنها تبني هناك. لكن بمجرد وصولهم إلى المدينة، لم يستطع معظمهم العثور على عمل منتظم. كانوا بروليتاريون محتملون؛ يتأرجحون ما بين العمل المؤقت والبطالة. كانوا يعيشون في الأحياء الفقيرة ومدن الصفيح، عانى غالبيتهم من إحساس عميق بعدم الانتماء والغربة. افتقدوا لقاعدة مادية قد تمكنهم من الارتباط إيجابيا بالعالم الحضري، وبذلك لم يقدروا على التخلي عن ماضيهم ذي الجذور الممتدة في "عزلة الحياة الريفية وضيق أفقها[13]."

بداية "الثورة البيضاء" كانت مصحوبة بتوسع اقتصادي سريع، من منتصف الستينيات وصاعدًا. أصبح دور الدولة في تكوين رأس المال هاما جدا، في نفس الوقت التي صرفت فيه أموال طائلة على الجيش وبيروقراطية الدولة كوسيلة لإبقاء المجتمع متماسكا.

في بداية السبعينيات، انضمت إيران لمنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك OPEC)، والتي أعطتها بجانب منتجي النفط الآخرين، درجة من السلطة على صناعة النفط. وحينما رفعت أوبك من عام 1973، سعر النفط خمسة أضعاف، تضاعفت بالتالي عائدات النفط الإيراني. ففي 1963-1964 كانت العائدات 555 مليون دولار؛ في 1975-1976 صعدوا لما يقارب 20 مليار دولار.

هذا الارتفاع الهائل في عائدات النفط غذى توسعا إضافيا في الصناعة الإيرانية، وعزز موقع دولة الشاه. في قمة الطفرة النفطية، كان الإنتاج الصناعي يمثّل 15% من إجمالي الناتج المحلي الإيراني، و20% من مجمل العمالة. القطاعات الأساسية للتطوير كانت الأنسجة، البناء، الصلب، البتروكيماويات، البلاستيك، المركبات، التنقيب (النحاس والألومنيوم)، الصناعات الغذائية وتجميع بضائع المستهلكين الحديثة.

ثلاث قوى رئيسية لعبت كوسيط لتراكم رأس المال في داخل إيران: الدولة، رأس المال الإيراني الخاص، و رأس المال الأجنبي. كتوضيح للقيمة النسبية لهذه القوى الثلاث، خطة 1973-78 قدرت استثمار الدولة بقيمة 46.6 مليار دولار، ورأس المال الخاص المحلي 23.4 مليار، ورأس المال الأجنبي 2.8 مليار[14].

[12] Halliday, *Iran: Dictatorship and Development*. Pages 127-28

[13] 'idiocy of rural life" التعبير في النص الأصلي مقتبس من البيان الشيوعي لماركس وأنجلز، الصادر في 1848، والترجمة الأدق للتعبير هو الانعزال وضيق الأفق المرتبط بالحياة الريفية. [المترجمين]

[14] Ramy Nima, The Wrath of Allah (Pluto Press, 1983), page 15.

كانت الدولة الإيرانية، كمتلقية لعائدات النفط، دائما المحرك الأساسي للنمو الصناعي. أولا: كانت نفسها مستثمرا رئيسيا في الصناعة. ففي عام 1975، جاء 60% من مجموع الاستثمار الصناعي من موارد الحكومة. ثانيا، وفرت الدولة أيضا تمويل للقطاع الخاص من خلال المؤسسات المالية. بهذه الوسائل، عززت الحكومة تطور هام لبرجوازية إيرانية محلية. تلك البرجوازية التي شاركت في الاستفادة من ثمار التصنيع، لكنها ظلت معتمدة على تمويلات الدولة، وبالتالي تابعة لسياستها. ثالثا، جذبت إيران استثمار خارجي. بحلول منتصف السبعينيات كانت أكثر من 200 شركة أجنبية تستثمر في إيران. مبدئيا الأمريكيين، بـ 43 شركة مستثمرة في عام 1974، كانوا المجموعة الأكبر، ولكن بحلول طفرة النفط تفوق رأس المال الياباني على الولايات المتحدة الأمريكية. ففي عامي 76- 1975 مثلت اليابان 43% من كل الاستثمارات الأجنبية، وكان معظمها موجه إلى مشاريع البتروكيماويات كثيفة رأس المال[15].

استفاد المستثمرون الإيرانيون والأجانب على السواء بدرجة كبيرة من النمو الصناعي الكبير. حيث ازدادت كلا من صادرات إيران للسلع المصنعة وارداتها من المعدات الصناعية. كما تزايد استهلاك الطبقات الوسطى المهنية، وبدرجة ما الطبقة العاملة، مما وسع من السوق المحلي، موفرا قاعدة لنمو البرجوازية الإيرانية المحلية.

لقد عزز كل من نمو الصناعة وتوسع جهاز المدني الدولة نمو طبقة وسطى مهنية حديثة. نمت بيروقراطية الدولة إلى 304,000 موظف مدني[16]. والأكثر أهمية كان النمو الكبير في أعداد العاملين في الصناعات التحويلية والبناء.

بحلول وقت الثورة في 1979، قُدر وجود 2.5 مليون عامل في الصناعة التحويلية (بالرغم أن 30% فقط عملوا في وحدات صناعية حديثة بحجم يعتد به) ، بينما قطاعات الخدمات (الخدمة المدنية، التعليم والصحة، الاتصالات، الكهرباء وإمدادات الغاز) عينوا ثلاثة مليون آخرين[17]. كانت معظم المشاريع الكبيرة في القطاع العام. وقد أدى نمو الصناعة إلى زيادة القوة التفاوضية للعمال المهرة على وجهة الخصوص؛ كانوا قادرين على الاستفادة من النقص في سوق العمل ليرفعوا أجورهم بنسبة 30 إلى 50 % في السنة[18]. وهكذا أصبحت الطبقة العاملة الحديثة قوة حاسمة في المجتمع الإيراني.

غير أن تحديث الاقتصاد كان مصحوبا بتقوية جهاز الدولة القمعي. استخدمت عائدات النفط لتمويل ليس فقط التطوير الصناعي لكن أيضا دكتاتورية الشاه المتوسعة. قمعت المعارضة السياسية بوحشية، وخضع الاستهلاك المحلي لأرباح كثيرة ودرجة كبيرة من الاستغلال.

استخدم الشاه عائداته الضخمة من النفط لأكثر من مجرد التصنيع. فقد عززت أيضا قبضته الحديدية على المجتمع الإيراني. وأصبحت إيران في السبعينيات أكبر مستورد للأسلحة في العالم، وفي الوقت

[15] Halliday, *Iran: Dictatorship and Development, pages 147-58*.
[16] Ervand Abrahamian, *Iran Between Two Revolutions* (Princeton University Press, 1982) pages 435-40.
[17] Halliday, *Iran: Dictatorship and Development, pages 173-83*.
[18] Nima, *The Wrath of Allah, page 51*.

نفسه تطورت علاقة التبعية من إيران إلى الولايات المتحدة الأمريكية بشكل أكبر. وفي عام 1973 أصبحت طهران المقر الإقليمي لوكالة الاستخبارات الأمريكية في الشرق الأوسط. عدد "المستشارين العسكريين" الأمريكيين بلغ 24,000، وكان متوقع أن يرتفع تقريبا إلى 60,000 بحلول 1980.

توسع جهاز الشاه القمعي المتمدد بالفعل بصورة أكبر. فقد نما السافاك، جهاز الشرطة السري الإيراني سيء الصيت، ليصل إلى 5300 عميل بدوام كامل مع عدد أكبر غير معروف من مخبرين مأجورين بدوام جزئي. وفي 1975، تم حل الأحزاب السياسية الموجودة حيث أعلن الشاه النظام السياسي للحزب الواحد، متمركزة حول حزبه حديث التأسيس "حزب رستاخيز"[19]. وفي أماكن العمل، لم يكن يسمح إلا "بالنقابات الحكومية" التي يشرف عليها السافاك؛ وفي معظم المصانع الكبيرة كان يوجد مكاتب الخاص لموظفي السافاك.

كانت الدولة قامعة بشراسة. كل التحديات السياسية لدكتاتورية الشاه تم التعامل معها بأكثر الطرق وحشية: القتل والتعذيب كانوا أسلحة الدولة اليومية. نظام الشاه شديد السلطوية لم يترك أي مساحة لنمو الديمقراطية السياسية أو لأي درجة من حرية النقابات العمالية.

عكس هذا النظام السياسي الطابع غير متكافئ إلى حد بعيد للتطور الإيراني. فمن ناحية كانت الدولة تدفع قدما تجاه التحديث التكنولوجي للحياة الاقتصادية، وهي عملية تنطوي علي رفع المستوي الثقافي والإنتاجية الكلية للقوى العاملة. وناحية أخري، تعايش هذا البرنامج التحديثي مع أشكال أقدم من استغلال العمال، معتمد على ساعات طويلة وخفض مستويات معيشة الجماهير.

أنتج النمو الاقتصادي السريع توترات اقتصادية وسياسية حادة. حيث رفعت الزيادة المفاجئة في عائدات النفط من توقعات الناس. واتسعت الفجوة بين ما وعد به النظام، وما يدعيه وما حققه وبين ما توقعه الجماهير وما حصلت عليه وما اعتبرته قابل للتنفيذ. علي الرغم من أن التطورات الاقتصادية سمحت بوقوع خطوات كبيرة إلى الأمام في مجال الرفاه العام، إلا أن إيران ظل لديها واحدة من أسوأ خدمات الصحة والتعليم في كل الشرق الأوسط. لم تستفيد كل الطبقات بشكل متساو من برنامج النظام الاقتصادي والاجتماعي. لم تتسع فقط الفوارق الطبقية بل اتسعت أيضا التفاوتات الإقليمية، مؤججة بذلك مطالب أقليات إيران القومية.

بدأ نشاط الطبقة العاملة ينتعش. ارتفع عدد الإضرابات من مجرد حفنة خلال السنوات 1971-1973 إلى ما يقرب إلي 20 أو 30 في السنة بحلول 1975. لم يسمح لأي من الإضرابات أن تستمر مدة طويلة: فإما أن نظام كان يستجيب فورا لمطالب العمال، أو كان يقمع سريعا الإضرابات بالقوة. حيث كانت الإضرابات في قطاع النفط الحيوي قصيرة وناجحة، وهنا على الأقل، بالرغم من القمع، أمكن لثقة العمال في تنظيم الإضراب أن تنمو قليلا.

[19] رستاخيز تعني بالفارسية "البعث".

بالرغم من التصنيع، كان دور النفط في الاقتصاد أكبر من أي وقت في الماضي. لذلك انعكس تراجع الطلب العالمي على النفط بحلول نهاية 1975 سريعا داخل إيران. حيث انخفضت عائدات النفط وصاحب هذا معدل عالي من التضخم العالمي والمحلي، مما أدي إلي مشكلات في التدفق النقدي. من أجل الاستمرار في خططها للتصنيع اضطرت إيران أن تقترض بشكل كبير من البنوك العالمية. بسرعة تغيرت صورة إيران. التي بدت كأنها دولة تتمتع بتحديث ناجح مبهر ظهرت الآن بشكل متزايد كدولة غير قادرة على إطعام قطاعات كبيرة من سكانها، مثقلة في دين ضخم للبنوك العالمية، مع عائدات نفط هابطة وحتى احتياطات نفطية أكثر هبوطا.

في مواجهة الأزمة المتصاعدة، انخرطت الطبقة الحاكمة في إيران في عربدة من الفساد والمضاربة، جانبين ومنفقين أرباح سريعة ومدخرين المال في بنوك أجنبية استعدادا للانهيار الذي توقعوا قدومه. أسهمت المضاربة العقارية والاكتناز المعمم للسلع في معدل تضخم بنسبة 40% في السنة. في 1975، فرضت الحكومة ضوابط صارمة على الأسعار. ونظم السافاك وحزب رستاخيز الخاص بالشاه 10,000 مفتش، وإرسالهم لمضايقة صغار التجار وأصحاب المحلات؛ وقبض على 8000 من رجال الأعمال الصغار وتم تغريمهم ومنعوا من مزاولة أعمالهم، باعتبارهم "مستغلين وغشاشين ومحتكرين" باسم "حرب ضد التضخم".

وجد العمال أن الإيجارات تلتهم ربع ما جنوا من مال. اختفي الغذاء الرخيص من السوق. بدأ الإنتاج الصناعي في التراجع، وصلت البطالة الحضرية إلي 15% - بلا إعانة بطالة متاحة لتخفيف المحنة. رد النظام بتكثيف طاعة الشاه وتمجيد "ثورته البيضاء". وكانت وسائل الإعلام الرسمية تصور إيران "كحضارة عظيمة" و"سابع القوى العظمى في العالم"[20].

[20] لـمزيد من التفصيل حول التصنيع في هذه الفترة أنظر
Fred Halliday, *Iran: Dictatorship and Development* (Penguin, 1979) chapters 5-7;
Julian Bharier, *Economic Development in Iran, 1900–1970* (Oxford University Press, 1971) chapter 13.

المعارضة الإيرانية

فشلت «الثورة البيضاء» في تحقيق هدفها الأهم: فلم تنجح أبدا في توفير قاعدة اجتماعية كافية لنظام الشاه. فقد ظلّت قوى اجتماعية متعددة في حالة معارضة نشطة للنظام، وهي كالتالي:

أولاً، وبشكل حاسم، الطبقة العاملة: فقد أدى التصنيع خلال القرن العشرين إلى توسّع كبير في قوة الطبقة العاملة في إيران، لكنه تركها في الوقت نفسه في حالة من السخط العميق. وقد شارك العمال الإيرانيون بدور مركزي في كل الحركات الكبرى للمقاومة: في أعوام 1905–1906،[21] وفي العشرينيات[22]، وفي الأربعينيات والخمسينيات، وفي الستينيات، وكذلك في السبعينيات.

ثانياً، الأقليات القومية: فالأكراد، والأذريون[23]، والعرب، والبلوش، والقشقائيون، والتركمان يشكلون معاً نحو ثلث سكان إيران، وجميعهم من غير الفرس. ويعيش معظمهم في المناطق الريفية، وقد تعرّضوا بانتظام للقمع من قبل كل الأنظمة الحاكمة في إيران. فقد حُرمت هذه الأقليات من حقوقها اللغوية والثقافية والقومية، كما تمتلك كل واحدة من هذه الجماعات تقاليد طويلة في النضال ضد الدولة المركزية من أجل الحكم الذاتي السياسي والثقافي، إضافة إلى مطالبها الاقتصادية.

ثالثاً، وبالتداخل مع الأقليات القومية، توجد أقليات دينية متعددة. ففي إيران أقلية غير مسلمة، كما أن الأغلبية المسلمة نفسها منقسمة إلى أغلبية شيعية وأقلية سنية تضم الأكراد والتركمان والعرب والبلوش. أما السكان غير المسلمين فيتكوّنون من الأرمن، والآشوريين، واليهود، والزرادشتيين (وهم بقايا الديانة القديمة في إيران)، إضافة إلى البهائيين. وقد عانت الأقليات الدينية وخاصة المسلمين السنة — من اضطهاد مزدوج من قبل الدولة. أما البهائيون بشكل خاص فقد تعرضوا للاضطهاد منذ عام 1844 عندما انشقوا عن الإسلام. ووفقاً للتفسير السائد في الإسلام الشيعي فإن الديانة البهائية هي الديانة الوحيدة التي لا يمكن الاعتراف بها، ويُحكم على أتباعها بالإعدام[24].

رابعاً، الملاّ والطبقة التجارية في البازار. فقد أدّى التطور الرأسمالي في إيران إلى تقليص نفوذ رجال الدين. إذ ساهمت عدة تطورات في تقويض دورهم في مجالي التعليم والقضاء: مثل الثورة الدستورية 1905–1906، وسياسات التحديث التي اتبعها الشاهات، ونمو دولة مركزية قوية منذ عشرينيات القرن العشرين، عملت على تعزيز المحاكم المدنية والمدارس الحديثة. كما شكل الإصلاح الزراعي في الستينيات ضربة كبيرة للملاّ، إذ فقدوا الأراضي الوقفية التي كانت تمثل مصدراً مهماً لدخلهم واستقلالهم عن الدولة. وفي الوقت نفسه شكّل صعود المؤسسات التجارية والمالية الحديثة — مثل المتاجر الكبرى والبنوك. تهديداً لمصالح الطبقة الواسعة من صغار التجار في البازار. وقد استمرت هذه الطبقة في تقديم دعم اقتصادي وسياسي مهم لرجال الدين، خاصة عبر دفع الزكاة (الضرائب الدينية). ومع كل توسّع للدولة الرأسمالية كان استياؤهم المشترك ومعارضتهم للشاه يتزايدان.

[21] سبق الإشارة إلى ما يسمى بالثورة الدستورية، 1905-1906. [المترجمين]

[22] خلال العشرينيات نجح العمال الإيرانيون في تشكيل عدد كبير من النقابات وكان المطلب الرئيسي ثمان ساعات عمل، كما تشكل المجلس المركز للنقابات العمالية من اتحاد حوالي 16 نقابة، وكان من أشهر الإضرابات، إضراب المعلمين 1921-1922، الذي استمر 21 يوم، وإضراب عمال النفط في عابدان 1929.

[23] والأذريون نسبة للأذربيجان. [المترجمين]

[24] الديانة البهائية نشأت في إيران في القرن التاسع عشر، على يد مؤسسها الميرزا حسين على النوري، الملقب ببهاء الله، والمتوفي عام 1892. [المترجمين]

خامساً، الطلاب والمثقفون الذين كانوا يسعون إلى توسيع حرية التعبير الثقافي والديني والسياسي. وقد وفرت هذه الفئات قيادة العديد من حركات المعارضة السياسية خلال هذا القرن، بما في ذلك الحركة القومية في 1905–1906، والحركة الشيوعية في العشرينيات، والحركات القومية والشيوعية في الأربعينيات والخمسينيات، وكذلك الحركة الطلابية في الستينيات. وكان تكوينهم الاجتماعي يعكس مزيجاً من الطبقة الوسطى المهنية التقليدية والحديثة.

وقد أدّى مزيج من القمع الذي مارسته الدولة ومن الإخفاقات السياسية خلال العقود السابقة إلى نشوء وضع، بحلول السبعينيات، أصبحت فيه قوتان سياسيتان تهيمنان على المعارضة لنظام الشاه: الحركات الفدائية المسلحة والمؤسسة الدينية الإسلامية.

ومنذ نحو عام 1970 ظهرت داخل إيران منظمتان فدائيتان مسلحتان: مجاهدو خلق وفدائيو خلق[25]. ترجع جذور هاتين المنظمتين إلى النضال الطلابي في بدايات الستينيات، إلا أن أصولهما السياسية تعود أبعد من ذلك، إلى الحركات القومية والشيوعية في الأربعينيات والخمسينيات. في تلك الفترة تركزت المعارضة لنظام الشاه أساساً في إطار ما عُرف بـ «الجبهة الوطنية»، وهي تحالف فضفاض كان يمثل قوتين اجتماعيتين مختلفتين:

الأولى الطبقة الوسطى التقليدية المرتبطة بالبازار، والتي استلهمت رؤيتها من نمط الحياة الإسلامي والقوانين الإسلامية، والثانية الطبقة الوسطى المهنية الحديثة، التي كان ممثلوها الفكريون ينظرون إلى الدين بوصفه مسألة خاصة.

وقد ازداد حجم وأهمية الطبقة الوسطى المهنية مع مشروع التحديث الذي قاده الشاه، إذ أدى التطور الاقتصادي إلى ظهور مهن جديدة واتساعها، ومعها برزت مفاهيم وتطلعات جديدة جذبت هذه الفئة. كما اندمج جزء من هذه الطبقة في جهاز الدولة خلال عملية التصنيع. لذلك اتسمت معارضتها للشاه بطابع علماني وقومي في الغالب. أما الطبقة الوسطى التقليدية في البازار فكان لها حيز أقل بكثير داخل مسار التطور الرأسمالي في إيران. فقد أبدت نفوراً شديداً من الآثار المادية والثقافية لسياسات «التحديث»، وكانت تطمح إلى إعادة تشكيل الدولة بما يعيد النفوذ الديني والقيم التقليدية إلى موقعها السابق.

على يسار الجبهة الوطنية كان يقف حزب توده، الذي تأسس بعد السيطرة البريطانية–السوفييتية على إيران عام 1941 على يد مجموعة من 53 مثقفاً بدعم وتشجيع سوفييتي[26]. ومنذ البداية تبنى الحزب تكتيك «الجبهة الشعبية»، حيث كان يُخضع بانتظام مصالح الطبقة العاملة لمصالح حلفائه «التقدميين» المفترضين من الطبقات الوسطى. وعلى الرغم من تنامي النشاط العمالي، ظل حزب توده يؤكد باستمرار أن إيران غير مهيأة بعد لثورة اشتراكية.

حتى عام 1945 كان قادة النقابات المرتبطين بحزب توده يعارضون أي تحرك عمالي نضالي خشية الإضرار بالمجهود الحربي. وقد ظهر مدى تبعية الحزب لموسكو في نهاية الحرب، عندما أيد المطالب الإمبريالية السوفييتية بالنفط الإيراني. أدى هذا الموقف إلى قطيعة تامة بين حزب توده والقوميين، الذين

[25] كلمة "خلق" بالفارسية تعني "الشعب" أو "الجماهير"، [المترجمين]

[26] لم يكن لحزب تودة علاقة مباشرة بالحزب الشيوعي الإيراني الذي تأسس في العشرينات. لمزيد من التفاصيل حول الحركة الشيوعية الايرانية أنظر التالي

Sepehr Zabih, *The Communist Movement in Iran* (University of California Press, 1966); Ervand Abrahamian, *Iran Between Two Revolutions* (Princeton University Press, 1982); *Historical Documents: The Workers, Social Democratic and Communist Movement in Iran* (Mazdak Publications, n.d.).

كانوا يطالبون بخروج البريطانيين والروس معاً من البلاد. وفي عام 1946 ساعد حزب توده — الذي كان ممثلاً آنذاك في الحكومة — على إنهاء إضراب عام لعمال النفط في ميناء عبادان. ومع ذلك لم يلبث أن أُقصي من الحكومة بعد فترة قصيرة، ثم — على غرار الأحزاب الشيوعية في أوروبا الغربية — اتجه نحو مواقف أكثر يسارية وبدأ يدعم مطلب الجبهة الوطنية بتأميم النفط.

وقد تعرض كل من الجبهة الوطنية وحزب توده للقمع بعد انقلاب 1953، وهو الحدث الذي أسهمت سياساتهما بدورهما في تهيئة الظروف لنجاحه، كما أشرنا سابقاً.

أما الحركتان الفدائيتان في السبعينيات فقد عكستا حالة السخط وعدم الصبر لدى قطاع من المثقفين الراديكاليين الشباب تجاه إخفاقات الأساليب التقليدية التي اتبعتها أحزاب المعارضة القديمة في إيران. فقد استلهم كلٌّ من مجاهدي خلق وفدائيي خلق أفكارهما جزئياً من النجاحات الظاهرة لكلٍّ من ماو تسي تونغ وفيدل كاسترو وهو تشي منه، وكذلك من أفكار وممارسات حركات الكفاح المسلح الفلسطينية وجماعات حرب العصابات في أمريكا اللاتينية. نشأت مجاهدو خلق من الجناح الديني في الجبهة الوطنية، بينما ظهرت فدائيو خلق — التي كانت ذات طابع علماني في الغالب — نتيجة انشقاق عن حزب توده، كما استمدت قوى أيضاً من الجناح اليساري للجبهة الوطنية.

وقد تقاسمت الحركتان قناعة مشتركة مفادها أن الكفاح المسلح هو الوسيلة الأساسية لتحريك الجماهير. ومع ذلك، فقد عكست سياسات كلٍّ من مجاهدي خلق وفدائيي خلق أيضاً إرث حركات المعارضة الإيرانية السابقة؛ إذ ورثت المنظمتان بعض عناصر المحافظة السياسية من أسلافهما، الجبهة الوطنية وحزب توده. فقد احتفظت مجاهدو خلق بوهم القومية الإسلامية، بينما ظلت فدائيو خلق متأثرة بالشيوعية السوفييتية.

كانت الحركات الفدائية أكثر خصوم النظام نشاطاً، وكانت شجاعتها هائلة. فقد نفذت سلسلة من العمليات المسلحة الناجحة استهدفت بنوك، ومخبري الشرطة، وبعض الصناعيين من أصحاب الملايين، والسفارات الأجنبية، ومباني الشرطة والجيش. غير أن النظام نجح بحلول عام 1975 في تعقب العديد من أعضائها، مما أدى عملياً إلى هزيمة الحركتين.

تمثلت نقطة الضعف الأساسية لهذه التنظيمات في أنها كانت تعمل منعزلة عن أي حركة جماهيرية. فلم يرى مجاهدو خلق وكذلك فدائيو خلق أي ضرورة الانخراط في النضالات اليومية المحددة للعمال الصناعيين في المدن. فقد رأتا الحركة الجماهيرية «كامنة وفي حالة عامة من الخمول»، ورأتا نفسيهما في المقابل «طليعة» قادرة على إحياء الحركة الجماهيرية عبر العمل المسلح.

لكن بالنسبة للعمال والفلاحين في إيران كان من المستحيل التماهي مع مثقفي الطبقة الوسطى في هذه التنظيمات. أما استراتيجيات حرب العصابات التي تبنتها هذه الحركات فقد كانت في جوهرها تعبيراً عن فقدان الثقة بالطبقة العاملة. فلم يتبنى مجاهدو خلق وكذلك فدائيو خلق بجدية يومًا قضية أن يخوض العمال الإيرانيون النضال بأنفسهم من أجل الاستيلاء على السلطة وإقامة حكم طبقي خاص بهم. ورغم أن المنظمتين كانتا تمتدحان بانتظام كل موجة من مقاومة الطبقة العاملة وتحتفي ببطولتها، فإنهما لم تبذلا جهداً جدياً لتقدير القوى المادية الفعلية للطبقة العاملة في المجتمع الإيراني. فقد ركزت استراتيجية حرب العصابات على الأعمال البطولية لأقلية شجاعة، بدلاً من العمل الأقل بريقاً لكنه الضروري في الدعاية والتنظيم والتحريض بين الشرائح الواسعة من الجماهير في المدن والريف.

وتكمن مأساة سياسة مجموعتي الفدائيين في إيران في أن مناضليها عزلوا أنفسهم عن النضالات اليومية ومشكلات غالبية السكان الإيرانيين، مما ترك الساحة السياسية مفتوحة أمام قوة معارضة أخرى كبرى هي المؤسسة الدينية الإسلامية. فقد كان رجال الدين هم الذين أخذوا زمام المبادرة في الدعوة إلى الاحتجاجات ضد النظام وقمعه. وبفضل موقعهم الديني الذي منحهم قدراً من الحماية من الاعتقال، امتلك

رجال الدين شبكة وطنية واسعة كانت إلى حد كبير خارج السيطرة المباشرة للشرطة السرية. وهكذا جعل ضعف اليسار من نفوذ رجال الدين يبدو أكبر وأقوى.

إن الأساس الاجتماعي لنفوذ رجال الدين كان يوجد، قبل كل شيء، في الطبقات الوسطى التقليدية في البازار. فقد عبّروا عن استياء هذه الطبقة من استبعادها من نمط التطور الرأسمالي الذي قادته الدولة في عهد الشاه. وكان توسّع الرأسمالية في إيران يقوّض بشدة الدور السياسي لرجال الدين، لذا نظموا معارضة، على مسارات دينية تقليدية، لما اعتبروه شرور «التغريب».

في هذه المرحلة، أي خلال الستينيات، كان تأثير المساجد بين عمال المصانع والموظفين لا يزال محدوداً. لكن بالنسبة للجماهير الواسعة من فقراء المدن الذين دفعهم الإصلاح الزراعي إلى الهجرة من الريف، أصبحت المساجد مراكز للتجمع والالتفاف. ففي حين تجاهلت المنظمات الفدائية إلى حد كبير سكان الأحياء العشوائية وأحياء الصفيح، منحنهم الدين داخل المساجد إحساس بالانتماء والجماعة.

ولذلك لم يكن مستغرباً أن تكتسب كل النضالات الشعبية ضد نظام الشاه معاني دينية. ففي الحركة الجماهيرية التي تطورت ضد الشاه في أواخر السبعينيات، اكتسبت الرؤية الطوباوية لرجال الدين جاذبية شعبية هائلة. فقد وعد رجال الدين بإمكانية أن «يصبح كل شيء أفضل» بمجرد إسقاط الشاه وإقامة مجتمع إسلامي. وبالنسبة لملايين الناس الذين كانت حياتهم القاسية لا تترك لهم الكثير ليخسروه، أصبح هذا الحلم بـجنة على الأرض دافعاً للنضال والاستعداد للتضحية بالحياة من أجله.

ما كان الإسلام الذي جذب فقراء المدن إلا قراءة حداثية للإسلام تتحدث مباشرة عن مظالمهم المادية. ومن بين أبرز منظّري هذا الاتجاه المفكر الديني الدكتور علي شريعتي، الذي كان يلقي محاضراته في مساجد حديثة مستخدماً دوائرالتلفزيون المغلقة وأدوات تقنية معاصرة. وكان جوهر رسالته أن الإسلام " وبخاصة المذهب الشيعي السائد في إيران"، ليس عقيدة قدرية محافظة، ولا مجرد إيمان شخصي، بل أيديولوجيا ثورية تمتد إلى جميع مجالات الحياة، وخصوصاً السياسة.

كان شريعتي يبشر، من خلال رؤيته التحديثية للإسلام، بأن الإسلام يلهم المؤمنين الحقيقيين إلى النضال ضد كل أشكال القمع والاستغلال والظلم الاجتماعي. فأن تكون مسلماً، في نظره، يعني المساهمة في بناء مجتمع ديناميكي متحرك باستمرار نحو التقدم، لا مجرد الانتماء إلى ديانة توحيدية. وكان يرى أن النظام الاجتماعي الجديد يجب أن يكون موحدا بالكامل بفضل الفضيلة والسعي إلى العدالة والأخوّة الإنسانية والملكية العامة للثروة، وصولاً في النهاية إلى مجتمع بلا طبقات. كما شدّد شريعتي على أن التشيّع رفع راية التمرد لأن الحكام في زمانه من الخلفاء الفاسدين ونخب البلاط، خانوا الشعب وتخلّوا عن هدف المجتمع الخالي من الطبقات[27]. وقد تمكن منظّرون مثل شريعتي من التعبير عن مشاعر وتطلعات فقراء المدن بفاعلية أكبر مما فعل رجال الدين التقليديون مثل الخميني.

ظلّ آية الله الخميني بعيداً عن الصراعات السياسية حتى أوائل الستينيات. وعندما تدخّل بشكل مباشر في السياسة بين عامي 1962 و1963، تمحور نشاطه أساساً حول معارضة الإصلاح الزراعي الذي طرحه الشاه، لكنه انتقد أيضاً فساد النظام واعتماده على الولايات المتحدة وإسرائيل، إضافة إلى إهماله للطبقة التجارية في البازار. على مدى قرون كان رجال الدين يعتمدون في مواردهم المالية على تبرعات كبار ملاّك الأراضي في النظام ما قبل الرأسمالي، إلى جانب التبرعات التي يقدمها تجار البازار والأموال التي يدفعها الحجاج في المزارات الدينية الكبرى. غير أن الإصلاح الزراعي أنهى أحد أهم مصادر دخلهم، مما جعلهم يعتمدون أكثر على البازار. الذي كان هو نفسه يتعرض للضعف نتيجة

[27] Ervand Abrahamian, *Iran Between Two Revolutions* (Princeton University Press, 1982) page 446.

سياسات التصنيع والتحديث. وهكذا بدأ الخميني ورجال الدين التقليديون يواجهون مستقبلاً قد لا يستطيعون فيه الحفاظ على دورهم كقوة سياسية مؤثرة إلا من خلال تمويل توفره الدولة.

في عام 1963 قام الشاه بنفي الخميني، أساساً بسبب معارضته لمشروع التحديث الرأسمالي والإصلاح الزراعي. وفي عام 1968 احتجت بعض قطاعات رجال الدين التقليديين على محاضرات علي شريعتي التي اعتبروها «علمانية». أما الخميني، الذي كان مدركاً لشعبية شريعتي الواسعة، فقد تجنب الدخول في هذا الجدل. بدلاً من ذلك، تبنّى خطاباً يستعير كثيراً من لغة اليسار ورجال الدين الإصلاحيين، مركزاً هجومه على فساد النظام، وإهماله للاحتياجات الاقتصادية للعمال والفلاحين، وغياب الحريات، ووحشية السجون. وعلى خلاف بعض رجال الدين التقليديين الأكثر محافظة، لم يعلن الخميني معارضته صراحة لمنح النساء حق التصويت أو لتزايد عمل النساء خارج المنزل. بل ركّز في خطابه على الدعوة إلى إسقاط نظام الشاه وإقامة مجتمع إسلامي قائم على المساواة والأخوّة.

الثورة الصاعدة

مع تعمّق الأزمة الاقتصادية، تجددت المعارضة الشعبية. فابتداءً من أوائل صيف عام 1977، دفعت موجات متتالية من المظاهرات والإضرابات الجماهير الإيرانية إلى الأمام، وفي كل مرحلة كانت تُعمِّق الحركة الثورية وتُعزِّز أساليب نضالها. لقد أصبح نظام الشاه غير محتمل. وبدأ الناس يكسرون الحواجز التي تفصلهم عن الحياة السياسية، ويضعون الأسس الأولى لنظام اجتماعي جديد.

بدأت المظاهرات في يونيو 1977 بمسيرة سلمية لسكان الأحياء العشوائية في طهران. وكان الجيش، تنفيذًا لقرارات تخطيط المدينة، قد دخل لهدم منازلهم بالجرافات. فأطلقت قوات الشاه والشرطة النار على المتظاهرين وقتلت عددًا كبيرًا منهم.

في الشهر السابق، أصدر خمسون محاميًا بيانًا علنيًا احتجاجًا على تدخل السلطة التنفيذية في الشؤون القضائية. وفي يونيو، دعا أربعون كاتبًا إلى حرية التعبير وإلغاء الرقابة. وفي يوليو، وجّهت مجموعة من المثقفين رسالة مفتوحة إلى الشاه تطالبه بإنهاء الاستبداد. وبدأ سيل متزايد من المقالات والمنشورات والنشرات يتداول علنًا.

مثّلت هذه الأنشطة نقطة تحوّل في الحياة السياسية للبلاد. فحتى ذلك الحين، كانت الاحتجاجات تقتصر على إضرابات معزولة وأعمال تخريب في المصانع، أو هجمات من مجموعات حرب عصابات في المدن، أو احتجاجات طلاب ومثقفين في الخارج. وبعد فترة طويلة كان فيها جهاز السافاك يقمع المعارضين بلا رحمة داخل إيران وخارجها، بدأت المعارضة تستعيد حياتها. وأصبح رفض الشاه يُعبَّر عنه الآن بصوت عالٍ وواضح في كل مكان.

تحت هذه الضغوط، أطلق النظام «برنامج تحرير» على أمل تخفيف التوتر. واستمر السافاك في مراقبة الحركات المختلفة عن كثب، لكنه خفّف من مضايقاته المباشرة. كما حدث تخفيف طفيف للرقابة. لكن مع كل تنازل، كانت المعارضة تزداد قوة. وكان الخميني، وهو لا يزال في المنفى، يبعث برسائل دعم من النجف، المدينة المقدسة في العراق، تُوزَّع بين الناس عبر أشرطة كاسيت مُهرَّبة.

في أوائل نوفمبر 1977، نظمت رابطة الكُتّاب سلسلة من أمسيات الشعر العامة، حضرها كل ليلة ما بين 10,000 و20,000 شخص. وفي الليلة العاشرة حاولت الشرطة تفريق التجمع، فتحولت الأمسية فورًا إلى مظاهرة جماهيرية تهتف ضد النظام. وقُتل كثيرون في الاشتباكات اللاحقة مع الشرطة.

وفي 6 ديسمبر، جرت مظاهرة جماهيرية أخرى للاحتفال بيوم الطالب (16 آذر- يوم الطلبة الغير رسمي)، وقُتل خلالها المزيد. وبدا أن السافاك لم يعد قادرًا على ترهيب المحتجين، في حين كان «برنامج التحرير» نفسه يحفّز النشاط السياسي ضد النظام.

وفي الشهر نفسه، زار الرئيس الأمريكي كارتر الشاه في طهران. وقبل وصوله بيومين، أُغلِق الطريق السريع من مطار مهرآباد إلى قصر الشاه، واحتلت الشرطة جميع المنازل والشقق على طول الطريق. وفي نهاية زيارته، صرّح كارتر للصحفيين بأنه «يُعجب بالتقدم السريع لإيران وبالملك المستنير الذي يتمتع بثقة شعبه الكاملة».

في منتصف يناير 1978، عشية شهر محرّم، دعا الخميني من منفاه رجال الدين والمؤمنين إلى الاحتجاج ضد القمع. وعندما نُظِّمت مظاهرة في مدينة قم المقدسة، هاجمتها الشرطة والجيش وقتلوا عدة أشخاص. وأدى ذلك إلى سلسلة جديدة من الاحتجاجات كل أربعين يومًا، وفقًا للتقليد الإسلامي الإيراني

في إحياء ذكرى الموتى بعد أربعين يومًا. وبما أن كل مظاهرة كانت تخلّف ضحايا جدد، تكررت الاحتجاجات بهذا الإيقاع المنتظم.

في هذه الأثناء، كانت الحركة الثورية تنتشر بسرعة بين قواها المختلفة: العمال الصناعيون، الفقراء في المدن، الطلاب والمثقفون من الطبقة الوسطى الحديثة، ورجال الدين وأنصارهم من الطبقة الوسطى التقليدية في البازار.

في تبريز، إحدى المدن الصناعية الرئيسية وعاصمة أذربيجان، في فبراير 1978، ردّ المتظاهرون لأول مرة على هجوم الشرطة، بعد أن قُتل طلاب شباب. هاجم المتظاهرون، وهم يهتفون «الموت للشاه»، مراكز الشرطة ومقار حزب «النهضة» الرسمي، والبنوك، والفنادق الفاخرة، ودور السينما المخصصة لعرض أفلام جنسية. وكان كثير من هذه المنشآت مملوكًا للشاه وعائلته.

في مواجهة المعارضة المتزايدة، حاول النظام بناء قاعدة اجتماعية جديدة عبر تبنّي سياسات لصالح البرجوازية الصغيرة من البازار ورجال الدين. فأُوقفت «حرب مكافحة التضخم» ضد صغار التجار، وتخلّت الحكومة عن خطط إنشاء أسواق حكومية ضخمة، واعتذرت لرجال الدين لهجومها على منازل بعضهم وتعديها على بعض الاحتجاجات الدينية، وأعلنت حظر الأفلام الإباحية. بدأ الشاه والإمبراطورة سلسلة من الزيارات العلنية إلى الأماكن الدينية، بينما نشرت وسائل إعلامهما صوراً لهما وهما يصلّيان، حيث كانت الإمبراطورة ترتدي الشادور (الحجاب الإسلامي الطويل).

في عام 1971، احتفالاً بمرور 2500 عام على الملكية، كان الشاه أمر بإلغاء التقويم الإسلامي واستبداله بتقويم ملكي؛ أما الآن، في عام 1978، تم التراجع عن هذا القرار لاسترضاء رجال الدين. وأُطلق سراح رجال الدين رفيعي المستوى الذين كانوا قيد الاعتقال منذ أوائل الستينيات.

أمر الشاه بخفض الدعم المقدمة لحزبه «النهضة». وأغلق 57 كازينو للمقامرة مملوكة لمؤسسة بهلوي (الأسرة الملكية)، وأرسل أفراد أسرته الأكثر فسادًا بشكل علني في إجازات طويلة إلى الخارج. لتهدئة المتطرفين الإسلاميين، ألغى منصب وزير شؤون المرأة في الحكومة، واستبدله بوزارة الشؤون الدينية. وكتنازل محدد للخميني، أطلق حملة ضد الديانة البهائية، وأمر الشرطة بشن هجمات على القوميين الليبراليين في الجبهة الوطنية، وأحزاب اليسار والمثقفين. وداهمت سافاك منازلهم، وضربتهم وهاجمت اجتماعاتهم.

كان هدف الشاه هو تقسيم قوى المعارضة لنظامه. وفي مقابلة أجريت في 26 يونيو 1978، أعلن: «لا أحد يستطيع الإطاحة بي. لدي دعم 700 ألف جندي، ومعظم الشعب، وجميع العمال... ونأمل أن نصبح في غضون عشر سنوات كما هي أوروبا اليوم...» ونأمل أن نصبح في غضون عشرين عاماً أمة متقدمة بالكامل.[28]

مع ازدياد قوة الحركة المناهضة لنظام الشاه، سعى الخميني إلى تحقيق أقصى استفادة منها. فقد تم سحق الجبهة الوطنية وحزب توده بعد انقلاب عام 1953. وقد شنت المنظمات الفدائية عمليات مسلحة بين عامي 1971 و1975، لكن النظام هزمها هي الأخرى. وكان شريعتي، الذي تضمنت أفكاره عناصر من الإسلام والليبرالية والفانونية والماركسية، قد لعب دوراً مهماً باعتباره وصفه بؤرة جذب للمعارضة، خاصة وأن النظام كان دائماً أكثر تسامحاً مع خصومه الدينيين مما كان مع خصومه اليساريين. بعد وفاة شريعتي، تمكن الخميني من كسب أتباعه، الذين رأوا فيه من يقبل النسخة الليبرالية للإسلام التي نادى بها شريعتي. نفى الخميني أن يكون لديه أو لدى أي رجل دين آخر أي رغبة في حكم إيران، ووافق

[28] مجلة يو إس نيوز آند وورلد ريبورت، 26 يونيو 1978، مقتبسة في فريدون هويدا، سقوط الشاه (لندن 1979)، صفحة 6.

على أنه يجب أن تكون هناك جمعية تأسيسية منتخبة بحرية لصياغة دستور جديد بعد رحيل الشاه، وأعلن أنه - بما أن النساء والرجال متساوون في عيون الإسلام - يجب أن يكون للنساء الحق في التصويت وأن يتمتعن بحقوق متساوية مع الرجال.

في أوائل نوفمبر 1978، غادر طهران كلا من كريم سنجابي ومهدي بازارغام، قائدا «الجبهة الوطنية» و«حركة التحرير» الإيرانية على التوالي، وهي هيئة أنشئت عام 1961 على يد أنصار د. مصدق الدينيين وأنصار «الجبهة الوطنية»، للانضمام إلى الخميني في باريس. وهناك أعلنا تحالفهما الصريح مع الخميني وصرحا بأن «الحركات الجماهيرية التي شهدها العام الماضي أظهرت أن الشعب يتبع آية الله الخميني وأنه يريد استبدال الملكية بنظام حكم إسلامي».[29]

أما التنظيمات الفدائية، التي تكبدت خسائر فادحة بسبب تعذيب وقتل أعضائها في سجون الشاه، فقد قامت بتغيير تكتيكاتها. ففي إيران، تبنى المتعاطفون معها العديد من أفكار شريعتي، أما في الخارج، فقد كثفوا أنشطتهم ضمن الحركة الطلابية. وعندما أجبرت الحركة الجماهيرية، في أواخر عام 1978، النظام على الإفراج عن العديد من السجناء السياسيين، تحركت التنظيمات الفدائية إلى العمل، وجندت أعضاء جدد، ونشرت منشورات وصحفاً وقاتلت جيش الشاه والشرطة. وفي الوقت نفسه، وبما أنها لم تكن قد بنت أي قاعدة بين العمال وفقراء المدن في السنوات الأولى من نشاطها الفدائي، فقد قبلت هي الأخرى قيادة الخميني. بدأ الخميني الآن في إصدار دعوات للإطاحة بالشاه والنظام الملكي برمته.

[29]. أبراهاميان، مصدر سبق ذكره، الصفحة 520.

النضال يتصاعد

حتى يونيو 1978، كانت المظاهرات المناهضة للشاه تتألف في الغالب من الطلاب والمثقفين، وفقراء المدن، والطبقات الوسطى الحديثة والتقليدية. أما العمال الصناعيون فلم يكونوا بارزين بنفس القدر. تشير دراسة استقصائية عن نضالات العمال خلال هذه الفترة، [30] إلى أن معظم الإضرابات والاعتصامات والاحتجاجات الصناعية الأخرى في الفترة من مارس إلى يونيو 1978 اقتصرت على المطالب الاقتصادية.

ومع ذلك، فبدءًا من يونيو فصاعدًا، اتخذت حركات العمال الصناعيين طابعًا سياسيًا واقتصاديًا متزايدًا.

فالمطالبات بزيادة الأجور، وتحسين الظروف، والحصول على إجازات مدفوعة الأجر، ومقاومة عدم دفع الأجور، وعمليات الفصل، وإغلاق المصانع أصبحت الآن مقترنة بشكل متفجر بقضايا أوسع نطاقًا.

أصبحت الدعوات إلى إنشاء نقابات عمالية مستقلة، في مواجهة "النقابات" التي تديرها السافاك تنتشر الآن علنًا، إلى جانب سلسلة كاملة من المطالب الأخرى: مطالبات بالحصول على إعانات السكن والخدمات الصحية، و تسهيلات الائتمان والتأمين للعمال، وأسبوع العمل المكون من خمسة أيام، ومشاركة العمال في "برامج تقاسم الأرباح".[31] أصبحت المطالبات بإجراء تغييرات في الإدارة وإزالة مكاتب السافاك من المصانع تُعبر عنها بصوت أعلى فأعلى. ومن بين المطالب الشعبية الأخرى التي ظهرت خلال الإضرابات إعادة العمال المفصولين إلى وظائفهم، وإنشاء حضانات في أماكن العمل والمساواة في المعاملة بين العمال الإيرانيين والأجانب.[32]

ومع تقدم الحركة، أصبحت المطالب أكثر صراحةً من الناحية السياسية. وظهرت مطالب جديدة للإضرابات — مثل إنهاء الأحكام العرفية، وإطلاق سراح السجناء السياسيين، وعودة المنفيين السياسيين — لأول مرة. وفي سبتمبر، أضرب عمال صناعة النفط الحيوية في مصافي طهران وأصفهان وشيراز وتبريز وعبادان، مضيفين قوتهم إلى الإضرابات التي كانت قد بدأت بالفعل في صناعات أخرى. هكذا تداخلت القضايا الاقتصادية مع المطالب السياسية المتعلقة بمسائل مثل الإدارات اليابانية والسجناء السياسيين. أصبحت قائمة مطالب عمال النفط موجهة الآن ضد وجود الجيش داخل المصانع وخارجها، وضد الرقابة على وسائل الإعلام، وضد وجود السافاك نفسه؛ وطالبوا بنظام قضائي وطني لمحاكمة من تم تحديدهم على أنهم خانوا إيران، وإلغاء جميع اتفاقيات النفط الدولية الحالية.

في سبتمبر 1978، تجاوزت الإضرابات حدود أماكن العمل. سار العمال الصناعيون من مصانعهم إلى مراكز المدن، وانضموا إلى المظاهرات الجماهيرية التي ضمت الملايين. بدأ عمال النفط الآن في استخدام قوتهم الصناعية لإضعاف النظام بشكل مباشر. قرروا خفض إنتاج النفط من ستة ملايين برميل إلى مليون برميل فقط في اليوم، ووقف الصادرات والإنتاج للاستهلاك المحلي فقط. وحذا عمال الجمارك حذوهم، وسمحوا بدخول الأدوية وأغذية الأطفال والورق فقط.

[30]. خبار كارغار (أخبار العمال، مجلة مصانع طهران الصناعية) العدد 6، فبراير 1980 فارس طهران. "اخبارِ مبارزِ طبقهٔ كارگر" (أخبار الطبقة العاملة المناضلة) نشرت بواسطة المجموعة الفدائية-أشرف دهقاني، أبريل 1980.

[31] كانت «خطط تقاسم الأرباح» النقطة الرابعة في برنامج «الثورة البيضاء» المكون من اثنتي عشرة نقطة الذي أطلقه الشاه عام 1963.

[32] حلول عام 1976، كان هناك ما يقدر بنحو 50,000 أجنبي يعملون في إيران كفنيين ومديرين مهرة، في الوقت الذي كان فيه بطالة واسعة النطاق بين العمال الإيرانيين.

في أكتوبر، أوقف عمال النفط الإنتاج احتجاجاً على علاقات النظام بجنوب أفريقيا وإسرائيل. وأضرب عمال التبغ احتجاجاً على استيراد التبغ الأمريكي. وخفض عمال النفط الإنتاج أكثر فأكثر، ووصل الإنتاج إلى 220 ألف برميل فقط في اليوم. وأضرب عمال المناجم دعماً لمظاهرات وإضرابات الطلاب والمعلمين.

كل بضعة أيام، كان قطاع جديد من القوى العاملة يخرج في إضراب أو ينضم إلى المظاهرات والاحتجاجات في الشوارع. كل ليلة، لمدة ساعة، كان عمال الاتصالات يقطعون بث الدعاية الإذاعية والتلفزيونية للنظام. رفض عمال السكك الحديدية السماح لضباط الشرطة والجيش بالسفر بالقطار. أضرب عمال الطاقة الذرية، معلنين أن صناعتهم قد فُرضت على إيران من قبل القوى العظمى لمصلحة الحرب النووية وليس من أجل صناعة إبداعية. تم إغلاق مجمع الصلب الذي بنيته روسيا بالكامل. تم إغلاق كل منشأة صناعية تقريبًا، باستثناء الغاز والهواتف والكهرباء: هنا أوضح العمال أنهم يواصلون العمل لخدمة الجمهور، لكنهم يؤيدون الإضرابات والمظاهرات لإسقاط النظام. لم يقم عمال الموانئ والبحارة إلا بتفريغ المواد الغذائية والإمدادات الطبية والورق اللازم للنشاط السياسي.

أصبحت الطبقة العاملة بأكملها الآن منخرطة في الحركة الثورية، متحدة على ضرورة الإطاحة بالشاه ونظامه بأكمله. وبدأ العمال في صياغة مطالبهم السياسية الخاصة بشأن المستقبل: فقد أرسل عمال النفط رسالة مفتوحة إلى الخميني، أعربوا فيها عن دعمهم له، لكنهم طالبوا أيضًا بمشاركة العمال في الحكومة المستقبلية. وسرعان ما حذت حذوهم لجان عمال الاتصالات. وطالب عمال الصناعات الكهربائية والإلكترونية بقانون عمل جديد ينص على رقابة العمال على الصناعة. وأرسلت لجان عمال النفط رسائل دعم إلى فنيي القوات الجوية والطلاب العسكريين الذين كانوا يقاتلون ضد جيش الشاه.

تحت ضغط الوضع الثوري المتزايد في شتاء 1978-1979، تطور وعي العمال الإيرانيين بخطوات واسعة. وتوسعت خبرتهم وروحهم القتالية بسرعة. فقد أصيب العديد من أهم أصحاب المصانع ومديريها بالذعر وهربوا من البلاد. وأدى هذا الرحيل المفاجئ لرؤسائهم إلى توليد شعور قوي لدى العمال بالمسؤولية تجاه مصانعهم والتصميم على السيطرة عليها. تولت لجان الإضراب المنتخبة مهام الإدارة، وقررت حدود الإنتاج وساعات العمل وساعات الإضراب، وما إلى ذلك.

كانت لجان الإضراب في الأساس هيئات سياسية. كانت «النقابات» التي نظمتها الدولة، تحت سيطرة السافاك، موضع كراهية شديدة. مراراً وتكراراً خلال النزاعات، كان على العمال الذين يحاولون اختيار ممثليهم الثوريين مواجهة السافاك. في مصنع سيارات زاميد في طهران، على سبيل المثال، عندما ترشح عامل ثوري لقيادة نقابة المصنع، كان السافاك متأكداً من أنه سيفوز في الانتخابات. تم منعه من دخول المصنع في يوم الانتخابات لمدة سنتين متتاليتين. ولهذا السبب، في السنة الثالثة، قبل يوم من الانتخابات، اختبأ في أعلى خزان المياه بالمصنع طوال الليل. وفي اليوم التالي كان داخل المصنع، وشارك في الانتخابات وفاز. وفور فوزه، تم فصله من العمل.[33]

حلّت لجان الإضراب المنتخبة علنًا محل نقابات السافاك. وقد تعززت مكانتها بفضل الفراغ في السلطة الذي ساد المصانع عقب فرار أرباب العمل، وبفضل انتشار الموجة الثورية الشعبية.

[33] آصف بيات، "سيطرة العمال"، تقرير MERIP رقم 113 (مشروع أبحاث ومعلومات الشرق الأوسط، لندن) مارس-أبريل 1983. انظر أيضًا آصف بيات، العمال والثورة في إيران (Zed Books، لندن 1987).

كانت قطاعات من القوى العاملة في صناعات النفط والطباعة والمنسوجات قد شاركت في الحركات السياسية والنقابية في أربعينيات وخمسينيات القرن الماضي[34]، لكن غالبية العمال الإيرانيين كانوا مهاجرين حديثين نسبياً من المناطق الريفية، ولا يملكون مثل هذه التقاليد. ومع ذلك، فقد انتشرت لجان الإضراب بالقوة نفسها بين كلا القسمين من القوى العاملة.

وحيث كان العمال يشعرون في السابق بانهم بلا حماية، أصبحوا يشعرون الآن بإحساس عميق بقوتهم الجماعية. وقد أدى التدخل المنظم حديثاً للطبقة العاملة في الحركة الثورية - التي جمعت جميع الطبقات المضطهدة والمستغلة الأخرى في المجتمع الإيراني - إلى قلب الموازين السياسية. وقد أطاحت هذه الحركة الشعبية الواسعة بأحد أكثر الأنظمة قمعاً في العصر الحديث.

[34] في عام 1942، تم تشكيل المجلس المركزي لنقابات العمال في إيران. وبحلول عام 1946، كان يضم 400,000 عضو. طوال الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي، لعب العمال دورًا حاسمًا في النضال ضد الدولة القمعية، ولعبت الإضراب العام دورًا رئيسيًا في تأميم النفط.

رحيل الشاه

أُجبِر الشاه في السادس عشر من يناير عام 1979 على مغادرة إيران بعد ثمانية عشر شهرًا من الصراع المرير. ضجت الاحتفالات إثر رحيله وأحدث حالة من الابتهاج الشعبي. ووقف الناس محتشدين في الشوارع لحظة بث الإذاعة الرسمية للخبر، وهم يهتفون "شاه راف" (رحل الشاه). تعانق الغرباء، وأطلقت السيارات أبواقها فرحًا. كما قدمت محال الحلويات الحلوى للحشود احتفالًا بهذه المناسبة، وفق العادات الإيرانية القديمة.

اختلط الحشود مع الجنود، وألقت عليهم الزهور؛ وناشدوهم "لا تقتلوا إخوانكم وأخواتكم". وبكى الجنود (ذوي التجنيد الإلزامي) - معظمهم من الفلاحين- وعانقوا الناس من حولهم. وأسقط المتظاهرون تماثيل الشاه ووالده.

في محاولة أخيرة لإنقاذ النظام الملكي، أصبح شابور بختيار العضو في الجبهة الوطنية القديمة رئيسًا للوزراء. لكنّ البلاد بأكملها رفضت الاعتراف به؛ وخرجت مظاهرات حاشدة على الفور تطالب باستقالته. وفي الوقت نفسه، كان ضباط الجيش يناقشون سرًا مع مستشاريهم الأمريكيين إمكانية القيام بانقلاب عسكري.

عاد آية الله الخميني في الأول من فبراير، من منفاه الأخير في باريس. وبعد خمسة أيام، أعلن نفسه رئيسًا للسلطة، وأصدر مرسومًا بتعيين مهدي بازركان وزيرًا للجمهورية. كان بازركان عضوًا بارزًا في حركة التحرير والجبهة الوطنية. وفي ذات السياق الزمني، شكّل الخميني مجلسًا ثوريًا سريًا، ضمّ عددًا من رجال الدين، بالإضافة إلى أعضاء من الجبهة الوطنية وحركة التحرير، للتفاوض مع رئيس أركان الجيش.

وجد ضباط الجيش، الذين اهتزت ثقتهم برحيل الشاه، أنهم يفقدون دعم الجنود العاديين. كما شعروا بالضيق أيضًا لرحيل الجنرال الأمريكي روبرت هويزر، نائب قائد قوات الناتو، الذي غادر إيران في الثامن من فبراير بعد شهر من المفاوضات مع قيادة الجيش، أثناهم فيها عن محاولات الانقلاب. في هذه الأثناء، نصحت واشنطن الشاه بأخذ إجازة طويلة خارج البلاد. وبات جليًا للولايات المتحدة الأمريكية آنذاك، أنه لمواجهة الحركة الثورية، وإذا أرادوا حماية مصالحهم في إيران، فما عاد بإمكانهم الاستمرار في دعم الشاه. وحينها أعلنت أمريكا - على أمل الحفاظ على مصالحهم مؤمنة - نيتها الرسمية للتعاون مع الحكومة الانتقالية. كان ضباط الجيش منقسمين ومترددين. لكنهم قرروا في النهاية البقاء على الحياد وبدء المفاوضات مع الحكومة الانتقالية.

وبينما كانت هذه التطورات تجري في الخفاء، انخرطت التنظيمات الفدائية، جنبًا إلى جنب مع فنيي القوات الجوية وطلابها العسكريين الذين انضموا إلى الثورة، في معركة مفتوحة مع آخر القوات الموالية للشاه، الحرس الإمبراطوري، وهزموهم ووُزعوا السلاح على جميع السكان. وبلغ القتال ذروته في 11 فبراير، عند سيطر الشعب المسلح على مستودعات الأسلحة والثكنات الشرطية، إلى جانب الحامية العسكرية الرئيسية في طهران والأكاديمية العسكرية.

مع اشتداد القتال، حاول ممثلو رجال الدين تفريق المسلحين تحت مسمى "التوجيه الإسلامي". زاعمين أنّ "هذا ليس وقت المواجهة المسلحة، إذ لم يصدر الخميني الفتوى بعد". لكنّ رجال الدين لم يكونوا

قادرين على السيطرة على الحركة بعد، فبعد يومين من القتال العنيف، تمكنت التنظيمات الفدائية، التي انضم إليها عدد كبير من المتطوعين المتحمسين والمسلحين والطامحين إلى التغيير، من إيصال الانتفاضة إلى غايتها، ودمرت بشكل تام الملكية التي دامت 2500 عام[35]. فُتحت أبواب السجون؛ وأعلنت الإذاعة والتلفزيون، الذين استولى عليهما الثوار: "هذا صوت الثورة ووجهها" معلنين للعالم نهاية الملكية وانتصار الثورة.

انتقلت السلطة إلى أيدي الشعب مع تفكك دولة الشاه. إذ أُعيد تشكيل لجان الإضراب في جميع المصانع، المنشآت، المكاتب، المدارس، الجامعات وأماكن العمل الأخرى؛ بدأت تعم كمجالس (شورى)[36]: مجلس شورى العمال، الطلاب، وموظفي المكاتب. وأنشأ الفلاحون في القرى مجالس الشورى مجالس الفلاحية. كما انتقلت السلطة في المدن إلى هيئات محلية مؤقتة تُسمى "كميته" (أي لجان). تألفت عضوية تلك اللجان بشكل رئيسي من مؤيدي التنظيمات الفدائية، ولكنها شملت أيضًا رجال دين محليين وغيرهم من المؤيدين المتعصبين لفكرة الجمهورية الإسلامية. أما بين الأقليات القومية وقعت السلطة في أيدى مجالس الشورى المحلية لتلك الأقليات.

أحتل العمال المصانع وسيطروا على الإنتاج. وبدأ الفلاحون، بمساعدة مجالس الشورى الخاص بهم، بالاستيلاء على الأراضي من كبار ملاك الأراضي. واستولى اليسار الإيراني على مكاتب ومباني جهاز السافاك (منظمة الاستخبارات والأمن القومي)، بالتعاون مع المجاهدين وبمساعدة مجالس الطلاب، لتبقى مقرّات لهم. ومن قواعدهم الجديدة، نظّموا اجتماعاتٍ ومسيرات.

وفي قطاع النفط وغيره من الصناعات العريقة، لعب العمال ذوي الخبرة التنظيمية (أو الذين ورثوا خبراتهم من آبائهم أو أقاربهم) دورًا رائدًا في تأسيس مجالس العمال. أما في الصناعات الأحدث، التي كان معظم عمالها من المهاجرين الريفيين الجدد، فلم يكن لظهور مجالس العمال فيها يعود إلى تقاليد الطبقة العاملة السابقة أو لتأثير منظمات اليسار. ففي هذه الصناعات الأحدث، كانت الخبرة الحديثة التي اكتسبها العمال في تطوير لجان الإضراب الانتفاضية وإدارتها، إلى جانب كراهيتهم للنقابات التي فرضها عليهم سافاك الشاه، هي الدافع الرئيسي وراء تأسيسهم لمجالس شورى عمالية خاص بهم.

أصبح آية الله الخميني رئيسًا جديدًا لإيران؛ يعود ذلك في معظمه إلى الضعف التنظيمي والأيديولوجي لجميع جماعات المعارضة الأخرى، القائمة آنذاك. مع ذلك، لم تكن سلطته مضمونة على الإطلاق طوال الأشهر الثمانية التي تلت انتصار انتفاضة فبراير. ففي الواقع، كان هناك فراغ سياسي تام في الحياة السياسية الإيرانية. خلال هذه الفترة أن كان على مجالس العمال المُنشأة حديثًا، المعروفة باسم "الشورى"، أن تلعب دورًا سياسيًا واقتصاديًا بالغ الأهمية. فما دامت هذه المجالس محافظة على زخمها، لم يكن الخميني قادرا على ترسيخ سلطته.

[35] في عام 1971، أحتفل محمد رضا بهلوي، شاه إيران، بمرور 2500 عام على تأسيس الامبراطورية الفارسية، التي بدأها كورش الكبير.كان احتفال أسطوري كلف الملايين ليستضيف ملوك ورؤساء العالم، في حين كان يعاني ملايين الإيرانيين الفقر والجوع والأمية. [المترجمين]

[36] كلمة "شورى" في الفارسية، تعني مجلس أو تجمع، وهي من الأصل العربي لكلمة "الشورى". خلال هذا الكراس تم ترجمة 'Workers' shoras بمجالس شورى العمال، وكذلك كلمة Shoras ترجمة مجالس شورى العمال، بينما ترجمت Islamic Shoras بالمجالس الإسلامية. حيث المجالس الإسلامية تم إنشاءها لمعارضة ومزاحمة مجالس شورى العمال. [المترجمين]

صعود مجالس شورى العمال

بعد أيام قليلة من الانتفاضة، أمر الخميني العمال بالعودة إلى العمل "باسم الثورة". عاد العمال إلى المصانع ليجدوا أن شيئًا لم يتغير. الأجور وظروف العمل بقيت كما كانت من قبل. فكان رد فعلهم سريعًا. إذ في العديد من المصانع أتاح غياب المدير أو المالك فرصة لتشكيل مجالس الشورى على الفور. وفي أماكن أخرى، كان استمرار وجود المدير نفسه، والمشرف نفسه، وحتى ممثل السافاك نفسه، دافعًا لتشكيل هذه المجالس.

في معظم أماكن العمل، كانت لجان الإضراب السابقة على الثورة تشكل نواة قيادة المنظمات العمالية الجديدة. داخل مجالس الشورى، أنشأ العمال لجانًا لتحديد العناصر السلطوية والقمعية داخل المصنع والتحقيق معها، واستبعاد من لهم صلات وثيقة بالنظام القديم. كما صرح أحد العمال:

أُعيد تعيين من كانوا مديرين في عهد الشاه. لقد اضطهدنا هؤلاء الرجال كثيرا جدا؛ كيف تجرؤ الدولة على تعيينهم مديرين علينا؟ لن نرضى بهذا أبدًا، ولن نتحمل هذا العبء ما دام في عروقنا دم.[37]

وبدأت شورى العمال في ممارسة سلطتها على مختلف مستويات الحياة الإنتاجية داخل المصانع: من عمليات الشراء والبيع، وتحديد الأسعار، وطلبات المواد الخام. وقد شُكِّلت لجان متعدّدة لتولّي المهام المختلفة: فكانت هناك لجان نقابية لحماية المطالب العمالية المرتبطة بالأجور، ظروف العمل، التأمين، والصحة والسلامة المِهْنية. كما أُنشئت لجان مالية لمراقبة إيرادات المصانع ونفقاتها، وللإشراف على الشؤون المالية للإدارة، ولجان اتصال هدفها الحفاظ على التنسيق والتواصل مع مجالس الشورى في المصانع الأخرى، أما لجان الإشراف فكانت تتولّى متابعة عمليات الإنتاج والتسويق. إلى جانب ذلك، نشطت لجان سياسية تولّت تنظيم مكتبات صغيرة داخل المصانع، وإصدار صحف حائطية، وتوزيع منشورات وصحف لإبقاء العمال على اطلاع دائم بأحدث التطورات في مصانعهم وفي مواقع الإنتاج الأخرى. كما تشكّلت لجان حراسة من عمّال مسلّحين لحماية المصانع من محاولات استعادتها من قِبَل المُلّاك السابقين والمديرين القدامى أو عناصر الثورة المضادة، وقامت لجان تعاونية بتنظيم صناديق دعم للإضرابات العمالية. بالإضافة لتأسيس لجان نسائية تتكوّن حصريًا من العاملات؛ مهمتها الدفاع عن المطالب الخاصة بالنساء العاملات، ولا سيما في صناعات الكيماويات والمنسوجات حيث كانت النساء يشكّلن غالبية القوى العاملة.

أصبح العمّال يمارسون سيطرة فعلية على الصناعة. فقد كانوا يناقشون ويخطّطون ويديرون شؤون المصانع الفردية، بل امتلكوا سلطة التعيين والفصل. وكانت الشورى العمالية أداتهم الأساسية لممارسة السلطة على عمليتي الإنتاج والتوزيع. ومن الأمثلة النموذجية على ذلك؛ مصنع "شيت جهان" للنسيج قرب طهران، الذي اشتهر في عهد الشاه بكثرة الناشطين السياسيين بين عمّاله وبتراثه النضالي في الإضرابات. إذ تمكّن مجلس العمّال فيه من تحقيق مستوى مرتفع من السيطرة على شؤون المصنع. وخلال الأشهر الأولى من الثورة، استطاع العمال زيادة الإنتاج، ومضاعفة الحد الأدنى للأجور عبر تقليص الرواتب العليا للمهندسين وكبار الإداريين، كما وفّروا الحليب مجانًا للعمال.[38]

[37] . المصدر آصف بيات.
[38] كريس جودي، تقرير MEIID رقم 88، يونيو 1980.

وكانت مهمة العمال، كما رأوها، هي إبقاء المصانع مفتوحة ومواصلة الإنتاج تحت سيطرتهم، والعمل في الوقت ذاته على انتزاع اعتراف قانوني من الحكومة بمجالسهم العمالية، أي الشورى. غير أنّ سلسلة من المشكلات الكبرى سرعان ما بدأت تقوّض الدور المستقل لهذه المجالس.

أولًا، أعلنت الحكومة المؤقتة برئاسة مهدي بازركان أن تدخّل العمال في شؤون الإدارة يُعدّ أمرًا "غير إسلامي". ورفض النظام الاعتراف بمجالس الشورى، ساعيًا إلى محاربة سلطتها عبر تقسيم الطبقة العاملة على أساس الاعتقاد الديني. ومن خلال مجموعات صغيرة من العمال المنظّمين في جمعيات إسلامية، بدأت الحكومة التدخل في شؤون الشورى، وتدعم المديرين المعيّنين من قبل الدولة. وقد شنت تلك الجمعيات الإسلامية تحريضا دينيا، فنظّمت اجتماعات حول الأهمية العامة للإسلام، وبصورة أكثر تحديدًا حول المعنى الإسلامي للعمل والملكية والرقابة. وكان الهدف الفعلي من ذلك فرض هيمنة أيديولوجية على مواقع الإنتاج. وكما عبّر أحد عمال شركة روجان بارس، التابعة لشركة شيل عن هذا الواقع قائلًا:

> انتصرت الثورة بفضل إضرابات العمال. تخلّصنا من الشاه وحطمنا نظامه، لكن كل شيء على حطت يدك. المديرون الذين عيّنتهم الدولة يحملون العقلية نفسها التي كان يحملها المديرون السابقون. علينا أن نقوّي مجالس الشورى، لأن الإدارة تخشاها. فهم يدركون أنه إذا بقيت الشورى قوية فلن يكون لهم مكان. إنهم عاجزون عن فرض سياساتهم المعادية للطبقة العاملة بشكل مباشر، ولذلك يعارضون المجالس العمالية الآن باستخدام مقولات دينية. فإذا عبّرنا عن رأينا قالوا فورًا: "هذه مؤامرة شيوعية لإضعاف إيمانكم الديني". ما أريد معرفته ما علاقة الدين بهذا الأمر؟ فالعمال يُستغلّون على السواء، سواء كانوا مسلمين أم مسيحيين أو من أي دين آخر. ذلك المدير الذي امتصّ دماءنا سنوات طويلة أصبح فجأة مسلمًا صالحًا ويحاول تقسيمنا على أساس الدين. لذلك يجب أن نعي أن طريقنا الوحيد للانتصار هو الحفاظ على وحدتنا من خلال مجالس شورى العمال.[39]

ثانيًا، واجهت مجالس شورى العمال صعوبات حقيقية في تأمين المواد الخام وفي مباشرة عملية إعادة البناء الاقتصادي. ومن الأمثلة النموذجية على ذلك مصنع آزمايش للأجهزة الكهربائية وأجهزة الغاز، الذي تأسس برأسمال خاص وكان يشغّل نحو تسعمئة عامل. وبعد الثورة جرى تأميم المصنع وتعيين مدير من قبل الدولة. وقد شرح أحد عمال المصنع الوضع قائلًا:

> بعد الثورة كانت هناك بضائع في المصنع تُقدَّر قيمتها بنحو ستين مليون تومان (أي ما يعادل ستة ملايين جنيه إسترليني). لكن قبل أن نعود إلى العمل كانت الإدارة قد وزّعت هذه البضائع بالفعل على وسطاء السوق في البازار. ولم يكن لدينا أي وسيلة لاستعادة تلك السلع أو حتى تحصيل قيمتها. بل إن الأمر لم يقف عند هذا الحد؛ فقبل عام كامل — في ذروة الإضرابات وتصاعد النضال ضد الشاه — أوقفت الإدارة السابقة جميع الطلبيات الخاصة بالمواد الخام. وفي مصنع مثل آزمايش، يجب استيراد ما بين 90 و95 في المئة من المواد، ويتعيّن تقديم طلبات استيرادها مسبقًا. ونظرًا لأن طلب المواد الخام كان يجب تقديمه قبل عام كامل من موعد تسليمها، لم يكن في وسعنا استئناف الإنتاج. ومع ذلك لم نستسلم؛ فقد قررنا أن نبيع كل ما نملك من مقتنيات شخصية ذات قيمة — من سجادٍ وأثاثٍ وغير ذلك — في محاولة لإنقاذ مصنعنا. لكنّا أدركنا سريعًا

[39] «بايغام إمروز» (صحيفة يومية راديكالية، باللغة الفارسية) 5 مارس 1979

أن هذا الطريق لن يقودنا إلى نتيجة إذا تحرّكنا بمفردنا، وأنه لا بدّ من التعاون مع الإدارة الجديدة. فقد كنا بحاجة إلى ائتمان حكومي ودعمٍ مالي من الدولة حتى نتمكن من إبقاء المصنع شاغلًا ونضمن استمرار الإنتاج.[40]

ولم تكن مسألة المواد الخام هي المشكلة الوحيدة؛ فالكثير من المصانع الحديثة وقتها في إيران كانت في الحقيقة مصانع تجميع نهائي، مثل تلك التي كانت تجمع السيارات من مكوّنات تُشحَن إليها من شركات كبرى مثل جينيرال موتورز أو تالبوت، وكان هذا النمط من التطور الاقتصادي — الذي شكّل عنصرًا أساسيًا في إدماج الاقتصاد الإيراني إدماجًا فعليًا في السوق الرأسمالية العالمية — قد أفضى إلى نشوء شريحة من المهندسين الصناعيين ذوي المهارات العالية. وكان قسم من هؤلاء من الخبراء الأجانب المرتبطين بالشركات متعددة الجنسيات، بينما كان القسم الآخر من الإيرانيين الذين تلقّوا تعليمهم في أوروبا والولايات المتحدة. وعاش المهندسون الإيرانيون المهرة أولئك في عالمٍ منفصل إلى حدٍّ كبير عن عالم العمال العاديين. فقد مرّوا بتجربة التعليم العالي، وتمتعوا بفوارق كبيرة في الأجور، وعملوا عن قرب مع الإدارة والخبراء الأجانب، وشاركوا بصورة مباشرة في عملية استخراج فائض القيمة. كما أنهم امتلكوا تفوقًا اجتماعيًا وتقنيًا منحهم سلطة فعلية على العمال داخل مواقع الإنتاج.

وكان العمال، من خلال مجالسهم العمالية (الشورى) يسعون إلى فرض سيطرة كاملة على عمليتيْ الإنتاج والتوزيع، وإلى الحيلولة دون استعادة الإدارات المعادية للطبقة العاملة لسيطرتها السابقة. غير أن مجمل الظروف الموضوعية كانت تضع عقبات جدية في طريق هذا المشروع. فالغالبية العظمى من العمال كانوا من ذوي المهارات المحدودة أو شبه المهرة. ورغم أنهم شكّلوا القوة الأكثر فعالية في الحركة الثورية ضد الشاه — وتمكنوا بفضل قوتهم التنظيمية من شلّ الإنتاج — وشعروا الآن بقدرتهم على تحدي علاقات الإنتاج البرجوازية تحديًا حقيقيًا، لكنهم وجدوا أنفسهم عالقين أمام معضلة حقيقية. في أعقاب الثورة أرادوا العمال إعادة تشغيل الإنتاج والحفاظ عليه تحت سيطرتهم الذاتية، لكنهم كانوا بحاجة ـ ليس فقط إلى الدعم المالي من الدولة ـ بل أيضًا إلى خبرة ومهارة المهندسين وغيرهم من الكوادر التقنية والإدارية المتخصصة.

بينما فر عدد كبير من المُلّاك والمديرين والخبراء الأجانب من البلاد؛ أما المهندسون الإيرانيون المهرة الذين بقوا فقد شكّلوا قوة حيوية لا غنى عنها لاستمرار الإنتاج. غير أنهم كانوا في الوقت ذاته معادين لفكرة أن تمارس الطبقة العاملة الإيرانية سلطتها عبر مجالس الشورى. وعندما توجّهت المجالس العمالية إلى الحكومة طلبًا للمساعدة المالية، وجد النظام في ذلك مبررًا مثاليًا لإرسال هذه الشريحة من الكوادر الفنية المتخصصة لتتولى السيطرة على المصانع.

بهذا بلغ الصراع من أجل السلطة العمالية داخل المصانع نقطةً حرجة. فلكي يتمكن العمال من تثبيت السلطة التي انتزعوها في مواقع الإنتاج، كانوا بحاجة إلى جهازٍ دولتي يقف إلى جانبهم وتحت سيطرتهم مباشرة، ليستجيب إلى احتياجاتهم كطبقة. باعتمادهم على قوتهم ومواردهم الذاتية على مستوى المصنع فقط، لم يكن بمقدورهم تجاوز إشكاليات التخلّف الاقتصادي. وبينما سعى العمال الإيرانيون إلى تطوير نضالهم ليصبح نضالاً من أجل التحرّر من الاستغلال، واجهتهم هذه المشاكل بشكل حاد، وطالبتهم أولوية إيجاد مزيد من الحلول.

واجه العمال الإيرانيون خطر خسارة كل مكاسبهم الثورية، والارتداد إلى نقطة الصفر التي انطلقوا منها. فمن ناحية، أنتج التفاوت والتناقض في مسيرة تطور الرأسمالية الإيرانية ذلك الانتفاض الشعبي

[40] «كيهان» (صحيفة يومية إيرانية، باللغة الفارسية)، تقارير عن العمال والصناعات، 1 أكتوبر 1979.

الهائل لثورة فبراير 1979. والآن تقود التناقضات نفسها إلى انهيار الاقتصاد، الذي كان الحفاظ عليه أمرًا حاسمًا لبقاء الطبقة العاملة. وبمقارنة الوضعين فقد كان تحطيم دولة الشاه أمرًا يسيرًا نسبيًا، أمام الصعوبات التي تواجه العمال الإيرانيين حاليا.

ورغم ذلك، فإن الطبقة العاملة، بعد أن قطعت شوطًا كبيرًا، لم ترد التوقف عند ذلك الحد. أرادت مواصلة الثورة، وجعلها ملكًا لها بحق. مما لا شك فيه أن كونهم لا يزالون أقلية في البلاد كان عائقًا موضوعيًا، لكنه ليس بالضرورة عائقًا لا يمكن تخطيه. إن أعداد البروليتاريا الصناعية، وتمركزها، وثقافتها، وثقلها السياسي، كلها تتأثر بدرجة التطور الرأسمالي، ولكن هذه الأمور ليست المحددات الوحيدة. إن قوة الطبقة العاملة لا تعتمد فقط على مستوى تطور قوى الإنتاج، بل أيضًا على تقاليد العمال، ومبادراتهم، واستعدادهم للقتال. وبين العمال الإيرانيين، لم تكن هذه العوامل نادرة البتة.

تأسس المجلس التأسيسي للاتحاد الوطني للعمال الإيرانيين (شوراى متحده اتحاديه كارگران ايران) بهدف تقوية المجالس العمالية الفردية وتطوير الوحدة فيما بينها. فيما أصدر المجلس يوم الأول من مارس 1979، مجموعة من البنود المكونة من 24 مطلبًا:

"نحن عمال إيران، من خلال إضراباتنا واعتصاماتنا ومظاهراتنا، أطحنا بالشاه. وخلال أشهر الإضراب هذه، تحملنا البطالة والفقر وحتى الجوع. قُتل الكثير منا في النضال. لقد فعلنا كل هذا لنخلق إيران الخالية من القمع، والاستغلال. قمنا بالثورة لإنهاء البطالة والتشرد، ولاستبدال النقابات الموجهة من السافاك بـالشورى" العمالية المستقلة، التي يشكلها عمال كل مصنع لتلبية احتياجاتهم الاقتصادية والسياسية. لذلك نحن نطالب بما يلي:

1) اعتراف الحكومة بمجالس شورى العمال.

2) إلغاء قانون العمل الخاص بالشاه، وسن قانون عمل جديد يكتبه العمال أنفسهم.

3) زيادة الأجور بما يتناسب مع تكاليف المعيشة.

4) مكافآت معفاة من الضرائب.

5) خدمة صحية مجانية بدلاً من نظام التأمين شبه الخاص الحالي.

6) إعانة للسكن في أقرب وقت ممكن.

7) بدل الإجازة المرضية.

8) أسبوع عمل مكون من خمسة أيام عمل بمجمل أربعين ساعة.

9) فصل جميع العناصر المرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالنظام البائد.

10) طرد جميع الخبراء الأجانب والرأسماليين الأجانب والإيرانيين، وتأميم أموالهم لصالح جميع العمال.

11) إنهاء التمييز ضد عمال الياقات الزرقاء (العمال اليدويين)، وزيادة الإجازة السنوية لتكون شهرًا واحدًا.

12) تحسين أوضاع الصحة والسلامة في المصانع.

13) بدل الإجازة المرضية.

14) إنهاء العقوبات التأديبية والغرامات.

15) إنهاء تدخل الشرطة والجيش والحكومة في النزاعات العمالية.

16) إشراك الشورى العمالية في القرارات الصناعية، مثل الاستثمار والحالة العامة للمصنع، وكذلك عمليات البيع والشراء والتسعير وتوزيع الأرباح.

17) تحديد عمليات التوظيف والفصل من قبل الشورى.

18) حرية التظاهر والاحتجاج، وإضفاء الشرعية على الإضرابات.

19) إعادة رؤوس أموال التعاونيات إلى العمال.

20) توفير وجبات طعام مجانية، ومرافق للاستحمام، وتحسين معايير السلامة في العمل.

21) توفير سيارة إسعاف، وممرضين، ودورات مياه (حمامات)، ودور حضانة للأطفال في مواقع العمل.

22) توظيف رسمي وضمان وظيفي لجميع العمال المؤقتين.

23) إنشاء هيئة استشارية طبية لمراجعة حالة العمال غير الأصحاء والمرضى، ومنحهم إعفاءً من العمل أو التقاعد.

24) تخفيض سن التقاعد في صناعات التعدين والقولبة من 30 إلى 20 سنة خدمة.[41]

وكان للحكومة الانتقالية برئاسة بازركان مشروعًا محددًا نصب أعينها: هو إرساء "الجمهورية الإسلامية". كلما توضح معنى هذا المصطلح بشكل متزايد: أتضح أن ليس هناك مكان في "الجمهورية الإسلامية" إلا لعلاقات الإنتاج الرأسمالية التقليدية. وقد وقفت شورى العمال في طريق ذلك.

من جانبها، أعلنت الحكومة الانتقالية أن الشورى "فوضوية" - بسبب تدخلها في الإدارة والإنتاج. وصرّح داريوش فروهر، وزير العمل والشؤون الاجتماعية، في مؤتمر صحفي بإنّ "وزارة العمل تؤيد النقابات العمالية وتعتقد أن العمال لا يمكنهم الدفاع عن مصالحهم إلا من خلال نقابة سليمة؛ لذلك، ستدعم الوزارة مثل هذه التنظيمات فقط، دون غيرها من أشكال تنظيمية أخرى تُعتبر بلا قيمة."[42]

في حين أن النقابات العمالية التقليدية - التي تقتصر على المساومة الجماعية (مفاوضات بين نقابة العمال وأصحاب العمل) وتتضمن الاعتراف بحقوق الإدارة - متوافقة تمامًا مع علاقات الإنتاج الرأسمالية، فإن المجالس العمالية هي مسألة مختلفة تمامًا، وأكثر خطورة على النظام الرأسمالي. مع ذلك، ورغم معارضة الحكومة، استمر النضال من أجل بسط العمال سيطرتهم على المصانع من الداخل.

[41] «بايغام إمروز»، 1 مارس 1979. تكرار عبارة «بدل الاجازة المرضية» في النقطتين 7 و13 موجود في النص الأصلي.

[42] «آيندیجان» (صحيفة يومية راديكالية، باللغة الفارسية) 31 مارس 1979.

بدورها قامت شورى العمال في حقول النفط بطرد جميع أعضاء مجلس إدارة شركة النفط الحكومية، متهمين إياهم بأنهم "فاسدون ومعادون للطبقة العاملة"، ومنعتهم من دخول المكاتب واحتلتها. اشتكى حسن نازيه، المدير العام للشركة، من أن "تهديد الإدارة بهذه الطريقة هو إلحاق ضرر جسيم باقتصادنا، خاصة في غياب الخبراء الأجانب الذين غادروا إيران وليسوا على استعداد للعودة لأننا لا نستطيع ضمان سلامتهم وأمنهم خلال الأجواء الحالية". [43]

وفي السياق ذاته، تجنب الخميني الإفصاح علنًا عن أي آراء بشأن الشورى، على الرغم من أنه أدلى بتعليقات في خطابات متفرقة حول النزاعات العمالية، والأجور، والظروف المعيشية، والبطالة. بيد أنه كشف عن موقفه الحقيقي في خطاب ألقاه بمناسبة الاحتفال بعيد العمال في الأول من مايو:

> "أيها العمال، ولا سيما العاملين بقطاع النفط، لقد أدّيتم الدور الأكبر في انتصار الثورة. وأنتم أيضًا من يستطيع مواصلة الثورة من خلال إنتاجكم. ولكن يجب أن تكونوا واعيين بأن أيدي الشياطين تتربص بكم لتفريق صفوفكم وإضعاف قوتكم؛ يجب أن تكونوا يقظين ومنتبهين، وأن تَخذُموا بلدكم والإسلام والقرآن. إن إيران بأسرها وجميع البلاد الإسلامية هي مجتمع إسلامي واحد؛ وكل [مجتمع] من هذه (المجتمعات الإسلامية) ما هو إلا غصن صغير من ذلك المجتمع الإسلامي الأكبر الذي يقع تحت قيادة الله والإمام الغائب (المهدي). يجب أن نكون متحدين في هذه (المجتمعات) الإسلامية."[44]

[43] «آيندیجان»، 19 أبريل 1979.
[44] إطلالات (صحيفة يومية، باللغة الفارسية) 28 أبريل 1979.

نضال العاطلين عن العمل

كان على العمال أيضًا مواجهة مشكلة خطيرة تتمثل في البطالة. فوفقًا للإحصاءات الحكومية، تم تشغيل 50٪ فقط من الوحدات الصناعية، ولم تعمل إلى بنسبة 80٪ من طاقتها الإنتاجية. ألقت ظلال الحماس الثوري على الأوضاع؛ لم يكن أصحاب رأس المال الخاص يشعرون بالأمان ولا كانوا مستعدين للاستثمار، كما أن الحكومة نفسها كانت تفتقر إلى الوسائل اللازمة لتمويل إعادة بناء الاقتصاد.

وعليه، جعل انخفاض الإيرادات النفطية، المقترن بتضخم على المستوى العالمي والمحلي، الأزمة الاقتصادية مستعصية على الحل بصورة خاصة. وكانت إيرادات إيران النفطية تمول جزئيًا وارداتها من الغذاء والمواد الخام والسلع والخدمات، بالإضافة إلى رواتب الخبراء الأجانب والعمال الوافدين. وقد أدى سقوط الشاه إلى تحقيق بعض الادخارات الضرورية، من خلال تقليص الفساد وتوفير الأموال التي كانت تُنفق سابقًا على الأسلحة الباهظة الثمن، والمشاريع الاستعراضية المفرطة في البهرجة. لكن هذه الادخارات لم تكن كافية لتحقيق أوضاع اقتصادية أفضل للجماهير الشعبية: إذ ظلت إيران تعتمد بشكل كبير جدًا على الإيرادات النفطية، مما حال دون تحقيق هذه الإصلاحات للأثر المطلوب.

كان رد الحكومة على الأزمة الاقتصادية هو المصانع المؤممة حديثًا، وتسريح جزء من القوى العاملة، وخفض الأجور، وقطع الخدمات في مقار العمل مثل دور الحضانة ومرافق الاستحمام والمقاصف؛ كل هذا في الوقت الذي كانت فيه الحكومة تَعِدُ بصوت عال ببناء مساكن جديدة للفقراء، وبدء صرف إعانات البطالة، وحتى وعدت برفع الأجور في المستقبل القريب.

تحمل العمال العاطلون عن العمل، بشكل خاص، العبء الأكبر من الأزمة المالية. ففي أعقاب الثورة، بقيت تلك الفئة، التي وفقًا للأرقام الرسمية تقدر - بحوالي أربعة ملايين من أصل قوة عاملة تقدر بعشرة ملايين ونصف المليون - في المدن الكبرى. وكان أكثر المتضررين هم البنائين، الذين شكلوا العدد الأكبر من العاطلين عن العمل. وقد تضرروا بالفعل في السنة الأخيرة من حكم الشاه بسبب تراجع وتيرة البناء واسع النطاق - وهو العامل ذاته الذي ساهم في خلق الظروف الثورية.

غالبًا ما كان العاطلون عن العمل من المهاجرين الريفيين السابقين، ذوي مهارة ودخل محدودين. وبشكل عام، كانوا يُستأجرون يوميًا، ولذلك تبين الصعوبة البالغة في تنظيمهم خلال فترة حكم الشاه. لكن شهور التعبئة ضد الشاه كان لها تأثير هائل على وعي العاطلين. إذ انضموا بعيْد الثورة، إلى الاجتماعات السياسية التي نظمها الطلاب ومختلف المنظمات السياسية اليسارية ودعموها، وشاركوا في اجتماعات المصانع التي نظمها العمال الموظفون. وقاموا هم أنفسهم بتنظيم مظاهرات مختلفة في المدن الكبرى احتجاجًا على البطالة، مطالبين بالوظائف أو بإعانات حكومية.

في أصفهان، إحدى كبريات المدن الإيرانية الصناعية في الجنوب الإيراني، هُجمت مظاهرات العاطلين عن العمل من قبل "الحرس الثوري" الموالي للخميني، وقتل عامل واحد. وتسبب هذا الفعل الشائن إلى المزيد من المظاهرات والاعتصامات في مدن أخرى. وفي طهران، احتل المتظاهرون العاطلون عن العمل مبنى وزارة العدل ووزارة العمل. مطالبين بث أخبار احتجاجاتهم عبر الإذاعة والتلفزيون، ورفع الرقابة التي فرضها حديثًا صادق قطب زاده، رئيس هيئة الإذاعة، المعين من قبل الخميني. بل وأرسلوا

رسالة مفتوحة إلى الخميني، جاء فيها "لُقد أطلق النار علينا من قبل اللجان التابعة للحرس الثوري واتُهمنا بأننا عناصر تخريبية. نحن عمال عاطلون عن العمل، صنعنا الثورة ونريد الآن إعادة بناء بلدنا. سنواصل احتجاجاتنا حتى نحصل على ما نريد."[45] وقال أحد العمال المعتصمين بمبنى وزارة العمل:

"أقترح أن نبقى في هذا المكان حتى تتحول وزارة الرأسماليين هذه إلى وزارة للعمال. على وزير العمل أن يعلم أنه وزير في حكومة مؤقتة، وهو نفسه مجرد وزير مؤقت، ليس دائم. من واجبه أن يقول لأرباب العمل ومديرين الإدارة: إنهم نهبوا على مدى 25 عامًا الملايين والملايين، فكيف أصبحوا الآن فجأة مفلسين؟ لا نريد وعودكم، نريد فعلاً. لا تتهمونا بأننا غير مؤمنين. حققوا مطالبنا، وسنصلي 37 مرة في اليوم بدلاً من 17."[46]

في السياق ذاته، حوّل العاطلون عن العمل المقرات السابقة للنقابات التي كانت تسيطر عليها السافاك في طهران إلى مركز لاجتماعاتهم. مطلقين على المبنى اسم "خانه كارگر" (أي بيت العمال). كان العمال العاطلون عن العمل من مختلف المدن يرسلون يوميًا مندوبين إلى "خانه كارگر" لمناقشة مشاكل البطالة المحلية، وتحديد الإجراءات التالية، والمشاركة في الاعتصامات والمظاهرات. كما أرسل مندوبون عن الشورى في المصانع المختلفة مندوبين إلى "خانه كارگر" لإعلان تضامنهم مع العاطلين عن العمل ودعوتهم للانضمام إلى الكفاح للدفاع عن الشورى.

لعب العمال العاطلون عن العمل أيضًا دورًا رئيسيًا في مظاهرات الأول من مايو (عيد العمال). إذ مثلت هذه المظاهرات اختبارًا للقوة بين الحركة العمالية والحكومة الانتقالية. ودعا على إثره المجلس التأسيسي للاتحاد الوطني للعمال الإيرانيين جميع العمال الموظفين والعاطلين للاحتفال بعيد العمال، وللانضمام إلى مسيرة عمالية تنطلق من "خانه كارگر".

في ذلك اليوم، قاد المسيرة رجال ونساء عاطلون عن العمل مع أطفالهم، حاملين لافتاتهم وهنأ أحدهم الآخر بمناسبة عيد العمال. تبعهم العمال الموظفون، كل مصنع أو صناعة ممثلة بلافتاتها الخاصة. كما دعم المسيرة طلاب المدارس والكليات والمنظمات السياسية.

كانت مظاهرة العمال هائلة: حتى استغرق مرور مليون ونصف المليون متظاهر في شوارع طهران ست ساعات. وانطلقت أصوات هتافات باللغات الفارسية والعربية والكردية والأذرية معبرين عن مطالب المسيرة:

"تعليم للأطفال، لا لتشغيل الأطفال"،

"تأميم جميع الصناعات"،

"لا يوجد رأسمالي طيب في العالم"،

"تحيا النقابات الحقيقية والشورى الحقيقية"،

"الموت للإمبريالية والموت لأمريكا"،

" ادفعوا أجور العمال"،

و"أجر متساوٍ للرجال والنساء"،

[45] أياندیغان، 11 أبريل 1979.
[46] بايغام إمروز، 6 مارس 1979. (عدد ركعات المسلم في الصلوات الخمسة المفروضة هي 17 ركعة.)

"اليوم هو رأس السنة العمالية: في عامنا الجديد الأول، نذكر كل الذين ضحوا بحياتهم من أجل الثورة"،

"الوحدة هي كل شيء، والفرقة لا شيء"،

"حرية التعبير، صحافة حرة"،

"يسقط قانون العمل القديم، أعدّوا قانونًا جديدًا بمشاركة العمال"،

" أيها العمال والفلاحون، اتحدوا وقاتلوا"،

و"عمل للعاطلين عن العمل".

وفي بعض الأحيان، تعرضت المسيرة أحيانًا لمضايقات من قبل مجموعات صغيرة من البلطجية الإسلاميين الذين كانوا يهتفون بشعارات معادية للشيوعية ومؤيدة للإسلام. رد المتظاهرون بأنّ "العمال سينتصرون، والرجعيون سيهزمون". عندما هدد المسلحون باستخدام العنف، قرر منظمو المسيرة والجماعات السياسية عدم مواجهتهم لأنهم "مجرد مجموعة صغيرة"؛ بل وافقوا حتى على تغيير مسار المظاهرة لمنع المواجهات مع العملاء التابعين للنظام. لكن الجماعة الإسلامية اعتبرت ذلك انتصارًا لها؛ فمزقوا اللافتات والشعارات، صارخين "يعيش الخميني، يعيش الإسلام، الموت للشيوعيين". وهكذا، وعلى الرغم من الحجم الهائل لمظاهرة العمال، سمح المنظمون، جزئيًا، بانتقال المبادرة السياسية إلى خصومهم الأقل عددًا بكثير.

خلال هذه الأثناء، نظم حزب الجمهورية الإسلامية المنشأ حينها حديثًا، تجمعًا منفصلاً انطلق من "ميدان الإمام الحسين" في شرق طهران. فاقدين لقدرات الحشد إلا بضعة آلاف من المتظاهرين، وعبرت شعاراتهم عن الطابع المعادي للطبقة العاملة مثل:

"أيها العمال والفلاحون، الإسلام هو داعمكم الحقيقي، أيها العمال المسلمون، يجب أن نعمل بجد اليوم، الانشقاق والتحريض هما مهمتا الخونة، نحن أتباع القرآن، لا نريد الشيوعية، الإسلام منتصر، المتآمرون سيهزمون".

رفض المجاهدون حينها الانضمام إلى مسيرة العمال المستقلة، خوفًا من أن يبدو ذلك معارضة للجمهورية الإسلامية. ونظموا هم أيضًا مظاهرة منفصلة خاصة بهم في كرج، بالقرب من طهران، لكن لم ينضم إليها سوى بضعة آلاف، معظمهم من أعضائهم وأنصارهم. وظهر وقتها موقفهم المتناقض متجليًا في الأفق، إذ سعت شعاراتهم إلى التوفيق بين نقيضين: "ادعموا الخميني" و"ادعموا الشورى"؛ "ادعموا الحكومة المؤقتة" ولكن أيضًا "ادعموا تأميم جميع الصناعات".

الرجعية الإسلامية

كشفت أحداث عيد العمال عن القوة الكامنة للحركة العمالية، ولكنها كشفت أيضًا عن عاملين آخرين: أولًا، معارضة النظام الصريحة لحراك مستقل من الطبقة العاملة، وثانيًا الارتباك الذي يعيشه اليسار الإيراني. لم يكن نشاط مجموعات البلطجية الإسلاميين أمرًا جديدًا، في غضون أيام من الإطاحة بالشاه، كان النظام الجديد يشجع الجماعات الإسلامية المتطرفة على شن هجمات على الحقوق الديمقراطية ومطالب كل شريحة من شرائح المجتمع، واستخدم قواته الخاصة لتحقيق نفس الغرض. المرأة، الأقليات القومية، الفلاحون، العاطلون عن العمل واليسار جميعهم عانوا من الهجوم. لكن المقاومة كانت منقسمة في ردها، لماذا لم يتم التعامل مع البلطجية في عيد العمال ومنعهم من تحقيق انتصار رمزي؟ بل لماذا سُمح لهم بتحقيق العديد من الانتصارات الأخرى؟

كانت المشكلة، بشكل أساسي، تكمن في أن اليسار اعتقد أنه ينبغي عليه مجرد السير في أعقاب نشاط الطبقة العاملة وغيرها من الأنشطة المعارضة، بدلاً من التدخل واقتراح استراتيجيات بديلة. كانوا يعتقدون أنه ينبغي عليهم تجنب الدخول في جدالات أيديولوجية مع التيارات المختلفة داخل الطبقة العاملة. و في الواقع العملي، أدى ذلك إلى أن اليسار انتهى به الأمر بأن يأخذ قيادته ليس من أكثر القطاعات تقدمًا، بل من أكثرها تأخرًا، تلك التي كانت الأكثر تأثرًا بأنصار الخميني. حاول عدد من أعضاء المنظمات اليسارية إخفاء أصولهم المنتمية إلى الطبقة الوسطى من خلال ارتداء ملابس العمال ومحاولة التحدث مثلهم، اعتقاداً منهم أن هذا التظاهر ضروري كوسيلة لكسب ثقة العمال. كانوا يأملون في أن يتمكنوا لاحقاً من طرح أفكارهم. في غضون ذلك، تجنبوا دعم القضايا التي لا تحظى بشعبية، تاركين المجال مفتوحاً للرجعية الإسلامية.

وقد ظهر هذا التوجه - وعواقبه الخطيرة - لأول مرة في قضية حقوق المرأة. ففي 26 فبراير 1979، شن نظام الخميني هجوماً على المرأة من خلال تعليق الإصلاح المحدود الذي أقره الشاه، وهو قانون حماية الأسرة. وبهذه الطريقة أعاد الخميني للزوج الحق الحصري في الطلاق، وسمح له في الوقت نفسه بأخذ أربع زوجات دائمة وعدد غير محدود من الزوجات المؤقتات (زواج المتعة) دون إذن الزوجة الأولى.

وبعد بضعة أيام، في 3 مارس، أصدر مرسوم آخر يحظر على القاضيات العمل، حيث إن النساء، وفقًا للإسلام، غير مؤهلات لتولي القضاء. في 6 مارس، منعت وزارة الدفاع النساء من الخدمة العسكرية (كانت وسيلة لبعض النساء يستخدمنها كوسيلة للحصول على تدريب على الأسلحة). وفي 7 مارس، أعلن الخميني أن النساء، مع أنه لم يُحظر عليهن العمل، يجب أن يرتدين الغطاء الإسلامي (الحجاب).

في اليوم التالي، عندما احتفلت ملايين النساء باليوم العالمي للمرأة واحتججن على القوانين الإسلامية المعادية للمرأة، هاجم بلطجية من حزب الله النساء بالحجارة، بينما أطلق أعضاء أصليون إسلاميون من الكوميته ها (اللجان) والباسداران (حرس الخميني) النار على المتظاهرات.

على مدار أسبوع كامل، خرجت عدة ملايين من النساء كل يوم للاحتجاج ضد القواعد الإسلامية التي فرضها الخميني، حيث أثرت هذه القواعد على كل جانب من حياتهن. لم يحاول اليسار الإيراني حشد الدعم بين العمال لقضية النساء، بل تجنب هذه القضية إلى حد كبير. وقد جادل البعض بالفعل بأن مطالب النساء لم تكن سوى «مطالب برجوازية» لا أهمية لدعمها.

وبذلك تعزز موقف الخميني وقواته، لا سيما داخل الكوميته ها. وتجدر الإشارة إلى أن الكوميته ها هي لجان تشكلت بعد الثورة، وتولت إدارة معظم الشؤون المحلية. في البداية كانت تتألف من ثوار وشباب من الطبقة العاملة وفقراء المدن الذين تعرضوا للفكر الثوري خلال أشهر النضال الجماهيري ضد الشاه. في طهران والمدن الكبرى الأخرى، كان للفدائيين والمجاهدين نفوذ كبير داخل هذه اللجان.

أما في أوساط الأقليات القومية، فقد كانت لجان الكوميته ها المحلية عمومًا تخضع لسيطرة قادة حركاتها. وهكذا، كانت لجان كردستان تخضع لقيادة الحزب الديمقراطي الكردي ورجل الدين السني الشيخ عز الدين الحسيني، الذي كان متعاطفاً مع الأفكار الماركسية. وكان أعضاء اللجنة في أذربيجان من أتباع آية الله الشريعتمداري الليبرالي؛ وفي خوزستان (أرض الأقلية العربية) كانوا من أتباع التنظيمات الفدائية والراديكالي آية الله الشابير خاقاني؛ وفي تركمان صحرا وبلوشستان، أيضا، تولت التنظيمات الفدائية القيادة، وتحت تأثيرها صادرت اللجان الأراضي المملوكة للعائلة المالكة وكبار ملاك الأراضي الذين فروا من البلاد.

كانت كل هذه الجماعات معارضة لخطط الخميني لإقامة جمهورية إسلامية شيعية. وبالطبع، في المناطق الأخرى التي لم يكن للجماعات السياسية اليسارية أي نفوذ فيها، كانت اللجان تحت سيطرة أصحاب البازارات والمساجد التي يديرها رجال الدين الشيعة وأتباع الخميني.

كان كبار ضباط الشرطة والجيش قد فروا من البلاد، أما من بقي منهم فكانوا محبطين وغير مؤيدين للنظام الجديد. لذا، كان النظام يفتقر إلى جيش وقوات شرطة يمكن الاعتماد عليها، وكان بحاجة إلى تشكيل قوات جديدة للدفاع عن وجوده وتعزيز مصالحه. فبدأ في تحويل «اللجان» الموثوقة إلى مؤسسات تابعة للدولة، بينما شرع في الوقت نفسه في سحق اللجان المعارضة. وبدأ في تجنيد العناصر التي كانت لها روابط أيديولوجية قوية بالنظام، ومنحهم دوراً اجتماعياً وأيديولوجياً في المناطق الخاضعة لسيطرة أنصار الخميني. وأصبح هؤلاء الرجال جزءاً من جهاز الدولة الجديد، وشرعوا بدورهم في تجنيد أقاربهم (وهو عامل مهم في إيران، حيث تلعب الأسرة الممتدة دوراً هاماً). لم يقم اليسار بأي نوع من النضال السياسي المنهجي داخل اللجان.

ونتيجة لذلك، سرعان ما أصبحت اللجان قوة شرطة للنظام، وبدأت في تطهير العناصر الثورية من صفوفها. في مارس - بعد أسابيع قليلة فقط من انتصار الثورة - عززت اللجان موقفها بتأسيس الحرس الثوري (باسداران) كمجموعة نخبوية متعصبة داخل اللجان، لتتولى مهمة القمع الوحشي لأي نشاط ضد الجمهورية الإسلامية. وبكل المقاييس، أصبحت هذه القوة بمثابة «سافاك» الخميني، حيث كانت تنشط بضراوة في الشوارع والمصانع وبين الأقليات القومية.

وبعد النساء جاء دور الأقليات القومية. في 18 مارس، تعرضت القرى الكردية للقصف لمطالبتها بالحق في تقرير المصير القومي، ولاستيلائها على أراضي الملاك. وفي 29 مارس، أطلقت القوات النار على فلاحين من تركمان في **گنبدقابوس**، مجدداً بسبب استيلائهم على الأراضي. وقفت المنظمات اليسارية الإيرانية على هامش هذا النضال، من حيث أنها لم تدعم مطلب المنظمات الكردية الكبرى بالحق في تقرير المصير، بما في ذلك الحق في الانفصال عن إيران - وبذلك أخضعت سياساتها لصالح القومية الإيرانية.

سعت حكومة بازاركان إلى تعزيز موقفها من خلال المضي قدماً في مقترحاتها لوضع دستور إسلامي. وأعلنت أن يوم 30 مارس سيكون «يوم الاستفتاء على الجمهورية الإسلامية». أيد كل من حزب توده والمجاهدين مقترحات النظام، لكن بقية اليسار، والمنظمات النسائية، والأقليات القومية، ومجالس الشورى بالعديد من المصانع دعت إلى مقاطعة الاستفتاء. ولم يطالبوا بنظام حكم إسلامي ضيق، بل بجمعية تأسيسية من ممثلين منتخبين من مختلف شرائح المجتمع، لتحدد هي نفسها شكل الجمهورية الجديدة.

بدأت الحكومة استعداداتها للاستفتاء بتخفيض سن الاقتراع إلى ستة عشر عامًا، معلنةً أن 24 مليون ناخب من المفترض أن يشاركوا الآن. وبدأت، في الوقت نفسه، في إعادة خلق جو الترهيب والخوف الذي عان منه الناس حتى وقت قريب في عهد الشاه. وأعلنت أنه من أجل «مكافحة الأنشطة المعادية للثورة»، ستظل القوات المسلحة في حالة تأهب حتى الانتهاء من الاستفتاء.

بالنسبة للاستفتاء نفسه، أعدت الحكومة بطاقتي تصويت مختلفتين، واحدة حمراء لـ "لا" وأخرى خضراء لـ "نعم". قام أعضاء اللجان المحلية بتسليم الناخبين بطاقات التصويت التي يفضلونها، مع ختم بطاقات الهوية الخاصة بالمشاركين في الوقت نفسه. كانت بطاقة الهوية تُستخدم لسنوات كوسيلة فعالة لمراقبة أنشطة الأفراد في إيران؛ وكان على الناس استخدامها في مجموعة متنوعة من الأنشطة، بما في ذلك الالتحاق بالمدارس والجامعات، والشراء والبيع، والزواج، والسفر إلى الخارج، والخدمة العسكرية، وما إلى ذلك. لسنوات عديدة عاش الناس في ظل عقلية الخوف التي أوجدتها الشرطة السرية وقمع أي انتخابات حقيقية. والآن، مرة أخرى، كانوا خائفين: إذا قاطعوا الاستفتاء، فلن يتم ختم بطاقات هويتهم؛ وإذا اختاروا بطاقة "لا"، فسيتم
تسجيل أسمائهم من قبل اللجنة المحلية.

على الرغم من هذه الأجواء الترهيبية، وردت أنباء من جميع أنحاء البلاد عن اشتباكات عنيفة بين قطاعات من الشعب واللجان المحلية والحرس الثوري. وفي كردستان وتوركمان-صحرا، أحرق الناس صناديق الاقتراع.

على الرغم من عدم الكشف عن الأرقام الإجمالية، أعلن النظام أغلبية واضحة لصالح الجمهورية الإسلامية. واستناداً إلى هذه النتيجة، رفضت الحكومة المؤقتة مطالب تشكيل جمعية تأسيسية والتي جاءت من العمال والنساء والأقليات القومية والطلاب والمثقفين ومجالس شورى العمال؛ وبدلاً من ذلك بدأت في التحضير لإنشاء مجلس من الخبراء الإسلاميين لإقرار الدستور الإسلامي. من أجل "إنقاذ

الثورة الإسلامية" تم إضافة الطابع الرسمي على الحرس الثوري (باسداران) تحت قيادة هاشمي رفسنجاني، الذي أصبح لاحقاً رئيساً للبرلمان الإسلامي، شكلت هذه المجموعات المنظمة والمسلحة من الأصوليين الإسلاميين المتعصبين الآن نواة قوة الشرطة في جهاز الدولة الإسلامية الجديد. تم تشكيل حزب جديد، هو حزب الجمهورية الإسلامية، لمواجهة تأثير الجماعات اليسارية، وتنظيم مظاهرات مضادة عندما تُطرح مطالب ثورية.

في 10 أبريل، كما رأينا، أطلق الحرس الثوري النار على مظاهرة للعمال العاطلين عن العمل في أصفهان. كما شنوا هجمات على المكتبات، وأحرقوا الكتب وهم يهتفون «الله أكبر». سيطر النظام على محطات الإذاعة والتلفزيون، وطرد النساء "غير الإسلاميات" وممثلي اليسار. هاجمت عصابات من البلطجية المسلحين بالسكاكين والعصي المقرات والمكتبات والاجتماعات والمظاهرات لكل من اليسار والمجاهدين. ووُصف أي شخص ليس مسلماً متعصباً بأنه "معادٍ للثورة".

صعّد النظام من حدة القمع، حيث منع الصحف التقدمية واحتكر وسائل الإعلام الرسمية. وأعيد تعيين ضباط جيش الشاه في مناصبهم، واستُخدموا لقيادة هجمات عسكرية واسعة النطاق ضد كردستان وخوزستان. وتم تطهير الكوميته ها المحلية (اللجان المحلية)، التي أصبحت تُسمى الكوميته ها الإسلامية (اللجان الإسلامية)، بشكل شامل من العناصر الثورية، وحلّ محلهم الأصوليون الإسلاميون.

تلت ذلك سلسلة تدريجية من الهجمات على الحركة العمالية، بما في ذلك عمليات تطهير المجالس العمالية (الشورى) وفصل العديد من العمال. استخدم النظام الأيديولوجية الإسلامية لتقسيم الطبقة العاملة. وأعلنوا أن مجالس شورى العمال يجب أن تكون إسلامية. وكان هدفهم تقليص نفوذ الثوريين بين جماهير العمال. تم استحداث مصطلحات جديدة للرأسماليين والعمال: أصبح العمال يُعرفون الآن باسم «المستضعفين» والرأسماليين باسم «المستكبرين». أعلن الخميني نفسه حامي «المستضعفين»، بينما وُصف جميع من عارضوا نظامه بـ«المستكبرين».

كانت هذه الأفكار تبدو جذابة بين الشرائح الأكثر تخلفاً من الطبقة العاملة. لقد توافقوا مع مصطلحات الخميني الإسلامية، ومع فكرة إضفاء الطابع الإسلامي على المجالس. وفي الوقت نفسه، كان دعمهم للخميني متناقضاً بشدة، كما أدرك الكثير منهم جزئياً. فقد عارضوا المديرين المعينين من قبل الدولة ورأوا أن مجالس الشورى هي التي يجب أن تتخذ جميع القرارات. وقد عبر أحد العمال عن الأمر على النحو التالي:

> "إذا لم يعترفوا بحقوق مجالسنا العمالية، فستكون هناك اعتصامات وأعمال تخريبية. وإذا حظروا المجالس العمالية، فلن يسمح العمال لهم أبدًا بدخول المصنع. وإذا حلوا المجالس العمالية، فعليهم هم أنفسهم أن يرحلوا."[47]

[47] « آصف بيات»، مرجع سبق ذكره.

كان الواقع هو أنه، على الرغم من شعارات النظام المناهضة للرأسمالية والمناهضة للإمبريالية، وعلى الرغم من ادعاء الخميني «بدعم المظلومين»، فإن تطور الدولة الإسلامية استند إلى إحياء وتقوية علاقات الإنتاج الرأسمالية.

ازدادت الحالة تعقيداً بسبب حقيقة أن المجاهدين كانوا يؤيدون مجالس الشورى الإسلامية، على الرغم من أن طريقة تفسيرهم لذلك كانت أكثر ليبرالية بكثير من تفسير الخميني. أما الفدائيين وغيرهم، بدلاً من معارضة الأسلمة من حيث المبدأ، اعتقدوا أنه ينبغي عليهم التنازل لأفكار القطاعات الأكثر تخلفاً في الطبقة العاملة، من أجل «كسب ثقتهم». ونتيجة لذلك، لم تتم عملية الأسلمة بشكل متساوٍ على الإطلاق في جميع أنحاء الصناعة. فقد تشكلت النتائج في أماكن العمل المختلفة بمستوى وعي العمال والتأثير المتفاوت لليسار.

في 9 أغسطس، أعلن الخميني عن تشكيل منظمة إسلامية جديدة تسمى «جهاد إعادة البناء»، والتي سيُطلب من العمال التعاون معها بشكل كامل. وأوضح أنه من الآن فصاعدًا، ستُعتبر الإضرابات جرائم، فقد حان وقت «إعادة البناء».[48] وعلى أثر هذا الإعلان مباشرة، دعت الجمعيات الإسلامية والمجالس الإسلامية إلى العودة إلى أسبوع العمل الذي كان يبلغ 48 ساعة في عهد الشاه. وبدأت في إرسال العمال خارج المصانع للعمل في الزراعة أو في تنظيف الشوارع، وغسل نوافذ مباني الوزارات، وما إلى ذلك.

وكان عمال مصانع التجميع الكبيرة مثل جنرال موتورز، وكاتربيلر، وإيران ناشيونال - التي تعتمد جميعها بشكل كبير على قطع الغيار المستوردة - يجدون أنفسهم الآن يُرسلون في "حملات جهاد البناء"، بحجة أنه مع انخفاض الإنتاج لا ينبغي ترك العمال بلا عمل. رفض العديد من العمال ذلك وشاركوا في إضرابات واعتصامات. قال أحد العمال من إيران ناشيونال، وهي شركة تابعة لتالبوت:
"رغم وجود ملايين العاطلين عن العمل، ما زالوا ينقلوننا من أرضية المصنع حيث يمكننا أن نكون منتجين، ويرسلوننا جهاد البناء." وسأل آخر، من جنرال موتورز: "لماذا لا تجبر الحكومة الرأسماليين، الذين خبأوا رؤوس أموالهم في البنوك الأوروبية، على إعادتها حتى نتمكن من مواصلة الإنتاج وتحديث الصناعة والزراعة؟ هذا هو إعادة البناء الحقيقي".[49]

وبطبيعة الحال، كان للنظام هدف سياسي محدد من وراء سعيه إلى إبعاد العمال المهرة وشبه المهرة عن المصانع: فإذا أمكن إبعاد الشرائح الأكثر نضالاً ووعياً من العمال عن أرض المصانع، فسيكون من الأسهل بكثير تعزيز الجمعيات الإسلامية ومجالس الشورى الإسلامية.

في أعقاب مرسوم الخميني، وُصفت الإضرابات والاعتصامات بأنها «مؤامرات شيوعية» وتعرضت لهجمات من قبل اللجان المحلية المسلحة. في أوائل أكتوبر، تم احتلال مركز العاطلين عن العمل، "خان كارغار"، من قبل اللجان المحلية. ثم استعاد العاطلون المركز مرتين.

[48] «كيهان»، 9 أغسطس 1979.
[49] «خبر كارغار»، أكتوبر 1979.

كان خريف عام 1979 فترة حرجة للنظام. فبرغم القمع المكثف، استمرت جميع أشكال النضال الشعبي. عارضت أعداد كبيرة من النساء إحياء القوانين الإسلامية؛ واستمر احتلال المصانع؛ وفي جميع أنحاء البلاد كانت المظاهرات واجتماعات العاطلين عن العمل لا تزال تجري. كان الفلاحون لا يزالون منخرطين في عمليات الاستيلاء على الأراضي وفي معارك مع حرس النظام، بينما كانت الحرب بين الأقليات القومية والحكومة المركزية تبلغ ذروتها.

كانت الطبقة الحاكمة الإيرانية منقسمة هي الأخرى، مع اشتداد الصراع على السلطة بين الفصائل المختلفة للنظام. فقد مثلت حكومة بازاركان تياراً قومياً برجوازياً، يسعى إلى برنامج إعادة بناء رأسمالي موالٍ للغرب؛ بينما أراد تيار رأسمالية الدولة داخل الحزب الجمهوري الإسلامي تأميمات واسعة النطاق وإدارة مركزية اقتصادية؛ أما جماعة «الحجّتيّة» الإسلامية المتطرفة فقد فضلت سياسة الرأسمالية الخاصة الإسلامية القائمة على تعزيز طبقة البازار (تجار السوق) والبرجوازية الصغيرة. لم يكن لأي جناح من أجنحة البرجوازية حتى ذلك الحين هيمنة على الأجنحة الأخرى؛ ولم يبدُ أن أحداً داخل النظام لديه رؤية واضحة للطريق إلى الأمام.

في ظل هذه الأوضاع، ومع مواجهة الثورة الإيرانية مأزقاً نسبياً، بدأت موجة من الأنشطة «المناهضة للإمبريالية» والتي أدت إلى احتلال السفارة الأمريكية في 4 نوفمبر. كان «النضال المناهض للإمبريالية» يهدف إلى توفير الوسائل لحل الخلاف داخل الطبقة الحاكمة ووضع حد لحركة سيطرة العمال.

احتلال السفارة الأمريكية

في 4 نوفمبر 1979، قامت **«حركة الطلاب المسلمين السائرين على خط الإمام الخميني»** باحتلال السفارة الأمريكية في طهران. ونظم النظام مظاهرات «ضد الإمبريالية»، فالقى معارضيه المحليين داخل إيران في ارتباك تام. وتحوّل كل الاهتمام والنشاط السياسي نحو الحملة «المناهضة للإمبريالية». تخلت الجماعات السياسية اليسارية، التي كانت في حيرة شديدة بشأن ما يجري، عن نشاطها المستقل ضد النظام الإسلامي، وبدأت في خوض نقاشات ساخنة حول الطبيعة "المناهضة للإمبريالية" لحكومة الخميني.

نسي اليسار الإيراني أنه، على الرغم من انتصار الثورة وهدم النظام الإمبريالي للشاه، بقيت أجزاء كبيرة من آلة الدولة القديمة في مكانها. وفقاً لتقدير الحكومة الأمريكية[50] تمت إقالة 30 في المائة من ضباط الشاه، بقي 70 في المائة. كانت هناك بعض عمليات التأميم للبنوك وشركات التأمين وبعض المؤسسات الصناعية الخاصة، ولكنها كانت تحت سيطرة القوانين الإسلامية والمنظمات الإسلامية بدلاً من سيطرة العمال. ونُقضت الوعود السابقة المتعلقة بمطالب الأقليات القومية: لم تترك الشوفينية الفارسية، إلى جانب أسلمة المجتمع في ظل الحكم الشيعي، أي مجال لحقوق الأقليات.

كان استغلال الخميني للقضية الدينية قد أدى بالفعل إلى انقسام خطير في صفوف المعارضة؛ والآن، مع احتلال السفارة الأمريكية، لعب الخميني ورقة القومية المتشددة لإكمال إرباكهم. وقد تمكن من شق صفوف المعارضة اليسارية تمامًا. أعلن الخميني آنذاك أن جميع المشاكل الناشئة في المصانع، وبين النساء، وبين الأقليات القومية، كانت بسبب الإمبريالية الأمريكية. فالإمبريالية الأمريكية هي التي تحارب الحكومة في كردستان، وفي تبريز، وفي تركمان صحرا، وفي خوزستان. وإن النساء المعارضات للقوانين الإسلامية عميلات للولايات المتحدة والصهيونية. وإن العمال الذين يقاومون مجالس الشورى الإسلامية عملاء للإمبريالية.

انضم حزب توده إلى خطاب الخميني، ودعم موقفه. كما انسحبت أكبر المنظمات اليسارية - الفدائيين والمجاهدين وبايكار [51]- من النضال، تاركة العمال المناضلين والنساء والأقليات القومية، الذين كان لها وجود مهم بينهم.

في محاولة لتبرير موقفهم، قالت جميع الأحزاب اليسارية حينها إن العمال يعانون من «انخفاض مستوى الوعي». فهي، كما ادعت (بشكل غير دقيق على الإطلاق)، أن مطالب مجالس شورى العمال لم تكن سوى مطالب اقتصادية. وأعلنت منظمتا «الفدائيين» و«بايكار» أن المجالس بحاجة إلى أن تُقاد، تحت إشراف الأحزاب اليسارية، نحو مطالب سياسية. قد يبدو هذا منطقاً اشتراكياً، إلا أن المطالب السياسية المقترحة لم تكن سوى مطالب قومية. كان موقف المجاهدين تجاه مجالس الشورى هو أنه يجب بناء

[50] نقله فريد هاليداي في تقرير MERIP رقم 88، يونيو 1980، الصفحة 4

[51] كانت منظمة بايكار ثالث أكبر منظمة في اليسار الإيراني، بعد الفدائيين والمجاهدين. وقد مثلت انشقاقًا ماويًا معاديًا للإسلام عن المجاهدين. وكانت منظمتهم هي الأكثر نشاطًا في أماكن العمل. وكان من المقرر حل المنظمة بعد تكبدها خسائر فادحة في سجون الخميني.

جسر بين سيطرة العمال والأيديولوجية الإسلامية، بحيث يمكن الجمع بين اشتراكية السوفييتات والإسلام. وفي ظل ظروف احتلال السفارة الأمريكية، وافق اليسار على أنه يجب توحيد جميع القوى مع «البرجوازية التقدمية المعادية للإمبريالية».

أتاحت التعبئة الوطنية حول احتلال السفارة الأمريكية للخميني مناخًا سياسيًا مواتيًّا لإسكات المعارضة. فاغتنم الفرصة بكلتا يديه. وأُعلن عن استفتاء جديد على الدستور الإسلامي المقترح. وتم وصم أي شخص يعارض الاستفتاء بأنه صهيوني وعميل للإمبريالية.

أيدت جميع المجموعات السياسية اليسارية الاستفتاء «حتى لا تعرض النضال ضد الإمبريالية للخطر». لكن في تبريز، موطن الأتراك الأذريين، نظم أنصار آية الله شريعتمداري، أحد أبرز ممثلي رجال الدين الليبراليين، إضرابًا عامًا ومظاهرة جماهيرية ضد الدستور الإسلامي للخميني. وقد تم قمع هذا الحراك بوحشية. وبهذه الأساليب، تم إجبار كل من رجال الدين والبرجوازية الليبرالية الذين عارضوا الدستور الجديد على الصمت.

وفقاً للدستور الجديد، تم ضمان الحرية الشخصية وحرية الصحافة والتجمع والتعبير والدين (باستثناء الديانة البهائية)[52] والحقوق المماثلة دستورياً، ولكن فقط وفقاً لـ«المعايير الإسلامية». وكان على النساء اللواتي يظهرن في الأماكن العامة ارتداء الزي الإسلامي. تم حظر الموسيقى والكحول. وتم حظر أي شيء ينتقد الجمهورية الإسلامية أو الإسلام من الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى. تم السماح بالديانات الأخرى إلى جانب الإسلام الشيعي - باستثناء الديانة البهائية - ولكن يجب على أتباعها التصرف وفقًا للقواعد الإسلامية، على سبيل المثال فيما يتعلق بالمرأة والكحول والموسيقى. سُمح بوجود قوميات أخرى، ولكن لم يتم الاعتراف بلغاتها وثقافاتها.

في المصانع، تم المضي قدماً في برنامج الأسلمة، باستخدام الشورى والجمعيات الإسلامية. اندلعت موجة من الإضرابات الشرسة مرة أخرى، مطالبة بمصادرة رأس المال الخاص، وخاصة رأس المال المشارك في مشاريع مشتركة مع رأس المال الأجنبي. تم اعتقال العديد من قادة مجالس العمال، ومصادرة أموال الإضراب الخاصة بهم من قبل المجالس الإسلامية.

وبمجرد التصديق على الدستور الإسلامي، كانت الخطوة التالية هي إنشاء الرئاسة والبرلمان. وكانت هذه بداية اندلاع صراع بين الفصائل داخل النظام. وكانت هناك قوتان مؤثرتان بشكل خاص تتنافسان مع بعضهما البعض. فمن جانب كان التيار القومي الليبرالي، بقيادة مستشار الخميني السابق ووزير خارجيته، بني صدر، الذي كان لديه برنامج لإعادة بناء برجوازية تقليدية نسبيا. وعلى الجانب الآخر كان هناك تيار داخل حزب الجمهورية الإسلامية، بقيادة آية الله بهشتي، الذي كان يسعى إلى رأسمالية الدولة لحل مشاكل إعادة البناء الاقتصادي؛ وكان حزب الجمهورية الإسلامية هو الذي شارك بنشاط في الصراع داخل المصانع، ووضع مجالس الشورى الإسلامية تحت سيطرته.

[52] منذ وصول الخميني إلى السلطة، أُعدم العديد من أتباع الديانة البهائية بسبب معتقداتهم الدينية.

وفاز في الجولة الأولى من الصراع على السلطة بني صدر، الذي انتُخب رئيساً في يناير 1980، ويرجع ذلك أساساً إلى أن حزب الجمهورية الإسلامية كان منقسماً داخلياً وغير قادر على الاتفاق على مرشح رئاسي واحد. وقد رشحت منظمة مجاهدي خلق (المجاهدين) زعيمها، مسعود رجوي، لمنصب الرئاسة، ببرنامج يدعم حقوق النساء والأقليات القومية، ومجالس الشورى العمالية. لكن الحكومة أُجبرت رجوي على سحب ترشيحه بحجة أنه "وفقاً للدستور، فهو ليس مسلماً حقيقياً، بل هو في الحقيقة معادٍ للثورة". ثم تبنى بني صدر برنامج المجاهدين، بما في ذلك دعم مجالس العمال، وعلى هذا الأساس حقق النصر.

بعد انتخابه، اشتد الصراع بين بني صدر وحزب الجمهورية الإسلامية . فقد حشد الحزب أنصاره في البرلمان ومجلس الوزراء لإضعاف موقعه. وفي المصانع، أصبحت مجالس الشورى الإسلامية الخاضعة لسيطرة حزب الجمهورية الإسلامية أيضًا أدوات لتوطيد سلطة رجال الدين. فقد عارضت كلًا من الإدارات الليبرالية ومجالس شورى العمال، وأدخلت "الإدارة المكتبية" (إدارة إسلامية)، والتي قامت مع الشورى الإسلامية بحملة ضد مجالس شورى العمال.

تم استبدال وزير العمل في حكومة بني صدر، محمد مير صادقي، الذي كان يؤيد الاعتراف بحقوق النقابات العمالية في إطار الديمقراطية البرجوازية، بتوكلي وهو متعصب إسلامي وعضو في فصيل الحجّتيّة داخل حزب الجمهورية الإسلامية. لم يوافق توكلي حتى على مجالس الشورى الإسلامية في المصانع بحجة أن «الممتلكات والمصانع والحكومة وكل شيء ملك لله ونبيه والإمام الثاني عشر؛ وفي غياب هذا الإمام فإنها ملك لنائب الإمام» - بمعنى آخر، للخميني.

خلال هذه الفترة، تم إغلاق العديد من مجالس شورى العمال في المصانع، ومن بينها مجالس مصانع صناعة المعدات، ومصانع «ليفت تراك»، و«بومب إيران»، و«كومبيدور» في تبريز، واتحاد مجالس شورى عمال جيلان (الذي يضم 30 ألف عامل)، واتحاد مجالس عمال غرب طهران، ومجلس صناعة النفط في الأهواز، ومجلس عمال السكك الحديدية. وأصبح «خانه كارغار»، الذي كان في السابق المقر المستقل لاجتماعات العمال، مركزاً للمجالس المؤيدة للحزب الإسلامي الإيراني والجمعيات الإسلامية.

في أغسطس 1980، ألغى النظام قانون تقاسم الأرباح السابق. كان هذا أحد الإصلاحات الصناعية التي قام بها الشاه، والتي من خلالها كانت الشركات تدفع جزءًا من أرباحها لعمالها. كما قال أحد العمال في طهران: «كان هذا جزءًا من أجورنا، الذي كان النظام السابق يدفعه لنا كل عام باسم تقاسم الأرباح. والآن يأخذ النظام الإسلامي حتى هذا منا».

استمرت النزاعات العمالية في الازدياد. وكانت القضايا الرئيسية هي إغلاق مجالس شورى العمال وفصل العمال بسبب معارضتهم لإدارات «المكتبية/الإسلامية». ورغم أن هدف النظام كان القضاء التام على كل أثر لمجالس الشورى العمالية، فإن المقاومة المستمرة للعمال جعلت هذه المهمة صعبة. وفي أغسطس 1980، صادق البرلمان الإيراني على قانون بشأن مجالس الشورى الإسلامية، مانحاً إياها دوراً استشارياً فقط. رفضت غالبية العمال الاعتراف بهذا القانون، واحتجوا بشدة. في استطلاع أجرته صحيفة «كيهان»، إحدى الصحف الوطنية، أعرب العمال عن اعتراضهم الشديد على القانون الجديد.

قال أحدهم: «نحن لا نعترف بهذا القانون، نريد قانونًا يمنحنا السيطرة على الإنتاج والتوزيع والإدارة». وقال آخر:

> يهدف هذا القانون إلى إضعاف سلطة العمال؛ وهذا في الواقع اعتراف بحقوق نصف نقابية، لا تحافظ إلا على حقوق الرأسماليين. مجالس شورى العمال هي أساس قوتنا في المصانع. ومن الواضح الآن أنه طالما أن الرأسماليين يديرون المصانع، فإنهم سيستمرون في إضعاف قوتنا.[53]

في سبتمبر 1980، بدأ الغزو العراقي لإيران. وأدى ذلك إلى إعطاء دفعة قوية للجمهورية الإسلامية المعادية للثورة في إيران. وأصدرت مجالس الشورى الإسلامية قرارات أعلنت فيها: «نحن في حالة حرب، وعلينا التضحية والتوحد» و«علينا العمل حتى في عطلة نهاية الأسبوع من أجل الفوز في الحرب». أطلق الخميني «ثورته الثقافية» لإضفاء الطابع الإسلامي على جميع المؤسسات التعليمية والثقافية. هاجم الحرس الثوري واللجان اليسار في آخر معاقله، الجامعات، التي أُغلقت إلى أجل غير مسمى. أصبح ارتداء الحجاب إلزامياً؛ وتعرضت النساء غير المحجبات للضرب، وكُسر عظامهن وحُرق وجوههن بالحمض.

تفتت اليسار وانقسم. وتحالفت منظمة المجاهدين مع بني صدر، الذي كان يمثل، في أحسن الأحوال، البرجوازية الليبرالية. وانقسمت منظمة الفدائيين إلى جناحين: انضمت الأغلبية إلى حزب توده، بحجة أن نظام الخميني كان مناهضًا للإمبريالية وبالتالي تقدميًا؛ بينما رأت الأقلية أنه نظام رأسمالي رجعي. ترافق إضعاف اليسار ومجالس شورى العمال وحتى القوميين الليبراليين، مع ازدياد قوة الجمهورية الإسلامية.

في يونيو 1981، أُقيل بني صدر من منصب الرئاسة. وبدأت حملة حرب العصابات في المدن على مستوى البلاد ضد نظام الخميني، أطلقتها بشكل رئيسي منظمة مجاهدي خلق (المجاهدين)، ولكن أيضاً قلة من مجموعة الفدائيين. قتلت قنبلة 72 من كبار قادة الحزب الإسلامي الإيراني، بمن فيهم الآية الله بهشتي. هرب بني صدر وزعيم المجاهدين، رجوي، إلى فرنسا. قتلت قنبلة أخرى الرئيس الجديد، رجائي، إلى جانب رئيس وزرائه، باهنر. شكلت حملة حرب العصابات والحرب، ذريعة نهائية للنظام لبدء عسكرة جميع المصانع وتصفية كل عنصر معارض لا يزال باقياً هناك.

لم يتبق شيء من مكاسب ثورة فبراير 1979 الشعبية. تم سحق الحركة العمالية الإيرانية. وانهار اليسار عائداً إلى أخطائه القديمة: إما الدعم غير النقدي لنظام قاتل معادٍ للطبقة العاملة، أو الانعزالية الرهيبة الملازمة لسياسة حرب العصابات.

53 آصف بيات، مرجع سبق ذكره.

الاستنتاجات

الطبقة العاملة الإيرانية شكلّت القوة الرئيسية في النضال الذي أسقط نظام الشاه المروع. لكن السلطة لم تنتقل إلى أيدي العمّال. بدلًا من ذلك كانت الحكومة المؤقتة بقيادة الخميني هي من حَدَّد مضمون سياسة وشكل الدولة الجديدة التي نشأت على انقاض النظام القديم. بينما عملت حكومة الخميني على تطوير نظام حكم برجوازي جديد، أصبحت الطبقة العاملة سجينتها. في نهاية المطاف وجد العمال أنفسهم تحت وطأة نظام إسلامي جديد، كانت سُلطتهم وحقوقهم في ظله لم تكن أكثر – وفي بعض التقديرات كانت أقل – مما كانت عليه تحت حكم الشاه.

دُفعت الثورة المضادة إلى الأمام تحت خطاب الخميني الزائف عن "معاداة الإمبريالية" وأصبحت أكثر تماسكًا مع تطورات حرب الخليج. بعض الحماس والقبول الشعبي للحرب، وتحديدًا في المناطق المتأخرة من الريف يمكن فهمه بسبب تقديم الحرب على أنها "امتداد للثورة". أما عدد القتلى المروع فتم الدفاع عنه بالادعاء المشوه بأن الموت من اجل الإسلام يعني "التحرر إلى الجنّة".

منحت الحرب أيضًا النظام الغطاء المثالي للتخلص من أي معارضة يسارية باقية. تم منع النقابات العمالية المستقلة والحق في الإضراب بحجة انهم "غير إسلاميين"، فعاد العمال إلى الوضع تحت حكم الشاه؛ هنا وجد هذا الإسلام وحدة مثالية مع احتياجات الرأسمالية. تم إخضاع النساء، باسم الله، لإذلال أبوي دمّر كل حقوقهن الأساسية في اختيار مصيرهن فيما يتعلق بأمور مثل الزواج والطلاق وحضانة الأطفال والحق في العمل وما شابه. الأقليات القومية والدينية تم قمعها بعنف.

فضيحة "إيران جيت- Irangate" عام 1986 كشفت عن طبيعة النظام الإسلامي الحقيقية. رفسنجاني، ثاني أعلى رتبة بعد الخميني، اقترح خلال صفقات السلاح التي عقدها مع حكومة ريجان أن تستعيد إيران دورها كشرطي منطقة الخليج. أصبح الإسلام الأصولي، بطريقة شريرة، مهيأ الآن لخنق تطورات تقدمية أخرى عبر الشرق الأوسط والشرق الأدنى وشمال أفريقيا، بينما أصبحت الطبقات الحاكمة في الغرب تعيد حساباتها وتتقارب مع هذا الحليف الجديد الغريب.

هذا الناتج المؤسف ما كان عليه أن يحدث. تاريخ نضال العمال الإيرانيين خلال الشهور بعد فبراير 1979 يشير إلى احتمالية نتيجة مختلفة تماما. عمال إيران أرادوا مجتمعًا مختلفًا عن ما فرض عليهم باسم الجمهورية الإسلامية. لقد أرادوا مجتمعا تحت سيطرتهم المباشرة. المطالب التي قدموها خلال مجالس شورى العمال تشير إلى ذلك بوضوح.

نضال العمال من أجل السلطة خلال مجالس شورى العمال ربطت مطالب "أقتصادية" الطابع مع مطالب "سياسية" الطابع، وكانت مجالس شورى العمال أداة ثورية تم تأسيسها خلال معركة التخلص من الشاه ومن خلالها عبر العمال عن مساعيهم الخاصة بهم إلى السلطة. مطالبهم لم تقتصر فقط على ما يخص الراتب وساعات العمل وشروط التوظيف، بل ضمّت بشكل مركزي أمورًا تخص التحكم في الإنتاج وفي كل نواحي الحياة الاجتماعية والسياسية.

لعدة أشهر بعد الإطاحة بالشاه، كان هناك عمليًا سيطرة عمالية على الصناعة. ولكن لكي يتم ترسيخ هذا كأساس لنظام اجتماعي جديد، كان لا بد من مواجهة مسألة سلطة الدولة. منذ البداية سعت الجمهورية

الإسلامية إلى إضعاف مجالس شورى العمال بصفتها الأدوات التي كان غرضها تمكين العمال من التحكم في وسائل الإنتاج والتوزيع وما شابه. فقد كان نظام الخميني هو من دعم المديرين "الإسلاميين" والخبراء التقنيين من الطبقة الوسطى ضد لجان العمال وقد كانت قوانينها هي ما منعت الطبقة العاملة من توسيع سلطتها بشكل كامل.

كان النصر في أماكن العمل مشروط مسبقا وبشكل حيوي بالنضال السياسي نحو شكل الدولة الإيرانية الجديدة. ولا يمكن ضمان علاقات إنتاج اشتراكية قي العمل إلا إذا امتد الطبقة العاملة سلطتها الجماعية إلى ما وراء المصنع وإلى الدولة نفسها. إن مطالب مجالس شورى العمال وبالأخص مجلسها القومي التأسيسي كشفت عن وعي قوي بهذا الأمر وسط قيادات العمال المناضلين.

لكي ينجح العمال في تطوير سلطتهم بهذه الطريقة، لقاموا بتوسيع أساس مطالبهم وبالتالي أساس الثورة الإيرانية ككل. فما وجب عليهم أن يدفعوا بمطالبهم الخاصة إلى الأمام فحسب، وإنما توجب عليهم أيضا توحيد مطالب كل فئات الشعب الإيراني المظلومة. العاطلون والنساء والفلاحون الفقراء ومختلف الأقليات القومية والدينية. لأن مصالح تلك المجموعات المتعددة والمتشابكة ببعضها، مثل مصالح هؤلاء العمال، مرتبطة بمواصلة تطوير الثورة. كل هذه المجموعات كانوا حلفاء محتملين للعمال ضد حكومة الخميني المؤقتة.

ولكن، ومنذ البداية، نجح الخميني وحلفاؤه في تفكيك القوى المعارضة لمشروعه الرامي إلى إقامة جمهورية إسلامية. لماذا كان هجوم الخميني على الإمكانات الديموقراطية والعمالية للثورة الإيرانية ناجحًا لهذه الدرجة؟ إن تفسيرين، على الأقل، من التفسيرات التي تم طرحها، يبدوان غير كافيين إلى حد بعيد.

بعض المعلقين رجحوا بأن الثورة الإيرانية كانت حالة خاصة. بسبب سيطرة الإسلام الشيعي على عقول الجماهير الإيرانية. أولاً هذا التفسير يبالغ في درجة تدين العمال الإيرانيين والفلاحين. ثانيا فإن مجرد وجود الدين لا يفسّر سبب وصول جزء من الدعاة الإسلاميين إلى السلطة بالطريقة التي وصلوا بها. الحقيقة هي إن الجمهورية الإسلامية كانت الهيئة التي اتخذتها الثورة البرجوازية المضادة في إيران. نفس النتيجة الجوهرية – أي هزيمة القوى الثورية للطبقة العاملة – قد تم إنتاجها في أشكال متنوعة جدا في بلدان متعددة على مدار القرن العشرين.

ولا يمكن تفسير هزيمة الحركة العمالية على أسس تأخر إيران الاقتصادي. فعلى كل حال وبمقياس نسبي، الطبقة العاملة الإيرانية كانت اكبر من الطبقة العاملة في روسيا وقت ثورة 1917. في كلتا الحالتين وبالتأكيد، دفعت التناقضات الناتجة عن التطور الرأسمالي غير المتكافئ في إطار اقتصاد عالمي استعماري بالطبقة العاملة إلى مقدمة النضال السياسي ضد النظام القديم. وفي إيران كما في روسيا، أثبتت أطروحة "الثورة الدائمة " الماركسية صحتها بشكل حاسم: الطبقة العاملة احتلت مركز الساحة الثورية، وسعت إلى دفع الثورة إلى الأمام من مرحلة "ديمقراطية برجوازية" غير مستقرة نحو ديمقراطية عمالية اشتراكية.

ولكن للأسف، اليسار في إيران أساء قراءة الوضع بشكل سيء جدًا. الأحزاب اليسارية رأت وبشكل مستمر أن مهمتها التاريخية ليس أكثر من إسقاط الشاه، وإقامة بنية ديموقراطية. بالنسبة لهم كان

المضمون الأساسي للثورة هو أن تكون "ثورة ديمقراطية" فحسب، مع تأجيل الثورة الاشتراكية إلى مستقبل غير محدد. لدرجة أنهم نظروا إلى نضال البروليتاريا من اجل السلطة فقط من خلال عدسة الثورة "الديمقراطية البرجوازية".

بعد أن تذوقت شعوب إيران المستغلة والمضطهدة قوتها الكامنة أثناء نضالها ضد الشاه، شعروا بإمكانية استمرار الثورة إلى الأمام نحو مجتمع اشتراكي يخضع لسيطرتهم المباشرة. أما الطبقة البرجوازية فليست كذلك: لم تكن لديها دافع لاستكمال الثورة، بل أرادت أن تتوقف وأن يخمد الحراك الشعبي. ولذلك تحولت الثورة ضد الشاه إلى صراع طبقي مرير على الشكل المستقبلي للمجتمع الإيراني. العمال وباقي الفئات المضطهدة لم يريدوا للثورة أن تتوقف: أرادوها أن تستمر حتى تُلبى كل احتياجاتهم وطموحاتهم.

كانت هذه أهمية مجالس شورى العمال والمجموعات النسائية والهيئات الفلاحية التي سيطرت على الأراضي، وكذلك تنظيمات الأقليات القومية المتعددة. كل هذه الحركات المتنوعة مجتمعة معا تمتلك قوة كامنة هائلة. لكن في الممارسة العملية كانوا مفصولين عن بعضهم البعض: نضال العمال من أجل مجالس شورى العمال تم في انعزال عن معركة النساء من اجل التحرر وعن حركات حق تقرير المصير القومي وعن نضال الفلاحين من أجل الأرض؛ وبالمقابل هذه الحركات كانت معزولة بالقدر نفسه عن النضال العمالي. اليسار الإيراني أثبت عدم قدرته على توحيد هذه الحركات المختلفة لأنه كان يفتقر إلى المنظور العام الذي كان سيجعل هذا التوحيد يُرى كأمرا ضروريا. بينما ناقشوا قضايا حقوق النساء والأقليات القومية في صحفهم واجتماعاتهم، لكنهم لم يشنوا حملات نشطة حول تلك القضايا في مجالس شورى العمال أو لجان العاطلين.

تطرح الثورة في بلد متخلف، وبشكل خاص، بعض القضايا الأساسية في السياسة الاشتراكية. فالطبقة العاملة لا يمكنها أن تستولي على السلطة بمفردها، بمعزل عن أو بمعارضة النضال من أجل تحرير المجتمع من جميع أشكال القمع، سواء كان قومياً أو جنسياً أو ثقافياً أو دينياً. إن التوسع الأقصى للحقوق الديمقراطية هو شرطا مسبقا أساسيا لسلطة العمال. إن المجاهدين وحزب توده قد حكموا على النساء والأقليات الدينية في إيران بالعيش في قمع مستمر عندما وافقوا على عرض الخميني بإقامة جمهورية إسلامية. عندما فشل اليسار بأجمعه في الكفاح من أجل حقوق المرأة والأقليات القومية والدينية جنبًا إلى حقوق العمال، زاد من قوة خصمه. وعندما خُدِعَ اليساريين بدعوة الخميني الرجعية "للوحدة الوطنية" ضمن خطابه الذي تضمن "معارضة إمبريالية" زائفة ، فقد قطعوا رقابهم بأيدهم.

إن نصرًا شامًلا للثورة كان ممكن فقط بشرط الانفصال التام عن الحكومة الانتقالية البرجوازية وبدء نضالًا قاطعًا من اجل شكل جديد للمجتمع، يتمحور حول سلطة العمال مع تحقق مطالب كل القوى الثورية المختلفة والتحطيم الكامل للدولة الإسلامية. وكان هذا يعني النضال من أجل توسيع سلطة كل أنواع مجالس شورى العمال العلمانية لتنسيق نشاطاتها وجعلها الأساس لنوع جديد من المجتمع.

وفي الواقع، شكّل إقامة الجمهورية الإسلامية نهاية تامة لأي حماس ثوري لدى قطاع من البرجوازية والبرجوازية الصغيرة الإيرانية. في الواقع، حتى المشروع الأصلي الخاص باليسار بتشكيل مؤسسات نظام "ديمقراطية برجوازية" عادي لم يتم تحقيقه. وبخصوص ظروف إيران تحديدًا، لطالما كان هذا المشروع طوباويا: الاختيار الحقيقي كان بين جمهورية عمال وفلاحين ديموقراطية من جانب، أو إعادة تأسيس نظام رأسمالي شديد السلطوية من جانب آخر.

لبعض الشهور بعد سقوط الشاه، تواجد في إيران وضع ذو أمكانيات ثورية. ولكن لكي يكون الناتج مختلف، كان من الواجب وجود حزب اشتراكي ثوري سياسي قادر على القطيعة عن سياسات اليسار الإيراني الفاشلة بشكل حاسم (أمثال سياسات حزب توده ومجاهدي خلق وفدائي خلق)، وتعد هذه القطيعة شرطا مسبقا مطلقا.

كانت الترسانة النظرية لليسار الإيراني تفتقر تماما إلى مفهوم ماركسي مركزي للثورة الاشتراكية. مهما كانت الاختلافات بين الأحزاب المتعددة، فقد اشتركت جميعها في فكرتين متصلتين، كلاهما متجذرتين على صعيدي الفكر والممارسة في الستالينية والاشتراكية الديموقراطية. الفكرة الأولى كانت أن التحول الاجتماعي يجب أن يقتصر على التحول الديموقراطي، لا الإطاحة بالعلاقات الاجتماعية البرجوازية. والفكرة الثانية هو أن دور الحزب الثوري هو العمل نيابة عن المستغلين والمضطهدين، بدلاً من تشجيعهم وقيادتهم في نشاطهم الثوري الذاتي. في تاريخ إيران، كما في العديد من البلدان الأخرى، أدى تطبيق اليسار لهذه المنظور الخاطئ بشكل منتظم إلى هزيمة الحركات الثورية، على الرغم من خلق النضال العمالي وضعاً ثورياً ينطوي على إمكانية التطور الاشتراكي.

إن حزب توده والمجاهدين دعموا مقترحات الخميني "للأسلمة"؛ بالرغم من أن ذلك كان معناه إضعاف وتدمير تنظيمات الطبقة العاملة المستقلة في هيئة مجالس شورى العمال. أما المجاهدين والفدائيين، على السواء، لم يكفوا أبدا عن سياسات الكفاح المسلح النخبوية، الأمر الذي يتضمن استبدال نشاطهم وشجاعتهم بالتطور الذاتي لنضال عمال وفلاحي إيران[54]. لم يضع أي منهم مركز سياساته على تطوير النضال الشعبي وخاصة الحركة العمالية نحو إنشاء دولة عمال وفلاحين ديموقراطية. المنظمات الأخرى التي ربما كانت تبدو بديلا ثوريا اشتراكيا كانت صغيرة جدا وضعيفة الجذور في تحركات الطبقة العاملة، لدرجة أن تصنع أي فرق ملحوظ بغض النظر عن صحة سياساتها من الناحية الشكلية.[55]

[54] أن سياسات حرب العصابات، أو الأنشطة الفدائية، التي يقوم بها نخبة مسلحة، هي بالضرورة تعزل نفسها عن أنشطة ونضال جماهير العمال والفلاحين. وهي في الأساس سياسة استبدالية تستبدل العمليات المسلحة بدلا من الارتكاز على نضال جماهير العمال والفلاحين وبقية المضطهدين. [المترجمين]

[55] خلال الثورة، كانت هناك أربعة تيارات سياسية بارزة داخل اليسار الإيراني:

التيار الأول: أغلبية الفدائيين، التي نتجت عن انشقاق عام 1979، خضعت لقيادة حزب توده. كانوا ينظرون إلى روسيا والكتلة الشرقية على أنها اشتراكية؛ وكانوا يبحثون عن طريق غير رأسمالي للتنمية في إيران؛ وقد دعموا الجمهورية الإسلامية ونظام الخميني حتى عام 1984 باعتبارهم قوة مناهضة للإمبريالية.

التيار الثاني: أقلية الفدائيين، إلى جانب ثلاث منظمات أصغر (منظمة فدائي خلق الشعبيين- أشرف دهقاني [چريک‌های فدایی خلق]، ومنظمة فدائي الطريق المخلص [وراه فدایی]، ومنظمة طريق العمال [وراه کارگار])، وكانت تنظر أيضاً إلى روسيا والكتلة الشرقية على أنهما اشتراكيتان، لكنها لم تدعم الجمهورية الإسلامية والخميني. بعد عام 1980، تقلص نشاط المجموعة الأولى من المجموعات الثلاث ليقتصر على كردستان، بينما اندمجت المجموعتان الأخريان لتشكلا سازمان كارگران انقلابی؛ أي «منظمة العمال الثوريين».

التيار الثالث: اتخذت المنظمات الماوية المختلفة الموقف الثالث. وقد استندت هذه المنظمات إلى تعاليم ماو السياسية من أجل إحداث ثورة ديمقراطية جديدة في العالم الثالث، الذي اعتبرته خاضعًا للرأسمالية من خلال الإمبريالية الاجتماعية والتبعية الاقتصادية. وكانت أهمها منظمة «بايكار»، التي انشقت عن «المجاهدين» في عام 1975، ورفضت في الوقت نفسه الأيديولوجية الإسلامية. ومن بين المنظمات الأخرى «رازماندیکان»، و«الاتحاد الشيوعي»، و«أرمان باراي أزاديه تاباغه كاركار»، و«رانجباران»، و«طوفان»، و«سايهاند». معظمها، بما في ذلك «بايكار»، تكبدت خسائر فادحة في عهد الخميني وتم حلها. في عام 1982، اندمجت «سايهاند» مع «كومولیه» في كردستان لتشكيل الحزب الشيوعي الإيراني. ولا يزال هذا الحزب يسعى إلى «مرحلة» ديمقراطية برجوازية للثورة كشرط مسبق للثورة الاشتراكية.

التيار الرابع : المجموعة الأخيرة كانت تتألف من منظمات رفضت اعتبار روسيا دولة اشتراكية، مع اختلافها في تحليل وضعها الفعلي. ومن بين هذه المجموعات، أيدت مجموعتان تروتسكييتان نظام الخميني: HVK وHKE، وكلاهما منتسبتان إلى الأممية الرابعة. أما البقية فقد عارضت الخميني، بما في ذلك «الوحدة الشيوعية» (Vahdate Komonisty)، و«غيام»، و«زامان نو»، و«أنديشه وإنغلاب»، وفرع ثالث تابع الأممية الرابعة، وهو HKS. ومن بين المعارضة أيضاً «الحزب الديمقراطي الكردي الإيراني» (حركة التحرير الوطني المؤيدة لروسيا في كردستان) وتنظيم «المجاهدين» الفدائي الإسلامي.)

تتمحور الثورة الاشتراكية حول التحرر الذاتي للطبقة العاملة. وفي مثل هذه العملية، يقع على عاتق الحزب الاشتراكي الثوري مهمة القيادة إلى الأمام، لا أن يتصرف نيابة عن الأطراف الفاعلة الحقيقية في التاريخ، وهم المستغَلون أنفسهم. ولا يمكن لمثل هذا الحزب أن يحل محل تنظيم وعمل ووعي العمال أنفسهم. كما أنه لا يمكنه أن يصنع الثورة نيابة عن العمال، أو عن بقية الفئات المضطهدة والمستغَلة من المجتمع. عليه أن يناقش معهم، بثبات وصبر، ضرورة توليهم زمام السلطة بأيديهم. ما لا يجب القيام به هو الامتناع، كما فعل اليسار الإيراني، عن الجدال السياسي داخل الحركة العمالية.

إن غياب حزب اشتراكي ثوري في إيران خلال الأشهر الثمانية الأولى التي أعقبت سقوط الشاه أدى إلى عدم تمكن أي جهة من اقتراح وسيلة لملء الفراغ في السلطة، أو منع المنظمات اليسارية المختلفة من التردد بطريقة ساعدت النظام الإسلامي على ترسيخ موقعه. وكنتيجة لذلك ضاعت إمكانات هائلة. إن مجالس شورى العمال أظهرت قدرة على الصمود هائلة في مجهوداتها الشجاعة لبناء تنظيم قومي مستقل. جزء كبير من الشعب كان مسلحا نتيجة معركة التخلص من الشاه. ومع ذلك لم يقترح أي حزب بأن مجالس شورى العمال لا تكتف بأن تكون مجرد مجموعة ضغط مناضلة تمارس الضغط على الدولة الإسلامية الناشئة، بل لا بد من تسليح نفسها وتطوير سلطتها بوصفها جنين لدولة جديدة.

بالطبع، لم يرقى التنظيم الوطني لمجالس شورى العمال إلى مستوى شبكة كاملة من المجالس العمالية (السوفيتات) من النوع الذي ميز روسيا عام 1917. لكن لم يكن من المستحيل أن تتطور بهذه الطريقة. لكي تفعل ذلك كان ينبغي عليها تحمل مسؤولية إدارة المدن والبلدان وبذلك التنافس مع اللجان الإسلامية (كميته ها) الجديدة وامتصاص أفضل عناصرها. هذا لم يكن بأي شكل مستحيل. حيث أن اللجان الإسلامية كانت في البداية تشكيلات غير مستقرة جدا. وكانت قاعدة أعضائها في الغالب تتكون من أفضل المقاتلين الفدائيين من فترة النضال ضد الشاه. كان من الممكن جذب العديد منهم إلى منظور اشتراكي ثوري إذا كانت هناك قيادة يسارية واضحة كهذه ضمن مجالس شورى العمال. بدلا عن ذلك، وفي ظل غياب مثل هذا القطب الحيوي للجذب، أنجذب هؤلاء المناضلون نحو الجمهورية الإسلامية مع بدء نظام الخميني بترسيخ نفسه.

كان يتعين على الحزب الاشتراكي الثوري أن يكون لادينيا بلا مساومة، معارضًا لنفوذ رجال الدين على الحياة السياسية والدستور، ومؤيدًا بلا هوادة للنضالات من أجل تحرر المرأة، واستيلاء الفلاحين على الأراضي، وحقوق الأقليات القومية والدينية. لم يكن بالإمكان أن يأمل الحزب، على الفور، في التغلب على ذلك المزيج المتناقض بشدة من الأفكار الإسلامية التي كانت تتعايش مع الأفكار الاشتراكية المتقدمة في أذهان العديد من العمال الأكثر نضالاً. لكن كان بالإمكان تنظيم تيار أقلية واضح داخل المصانع يكون مستعداً للانفصال تماماً عن فكرة الثورة الإسلامية.

كان الشرط لكل هذا، بالطبع، هو ضرورة وجود تنظيم ثوري يقدم باستمرار حجة واضحة لمواصلة الثورة حتى الوصول إلى خاتمة اشتراكية. كان على مثل هذا التنظيم أن يفهم، ويشرح بصبر، الطبيعة المعادية للطبقة العاملة لنظام الخميني. على هذا الأساس، كان من الممكن أن يحظى مشروع النضال من أجل الاشتراكية بتأييد الأغلبية داخل مجالس شورى العمال، حتى بين العمال الذين احتفظوا بأوهام إسلامية.

السؤال المطروح بشأن مستقبل إيران، وبالتالي مستقبل الشرق الأوسط بأسره، هو ما إذا كان تنظيم اشتراكي كهذا ستنشأ ضمن وعبر النضالات التي تخاض الآن حتماً بين حكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية وجماهير الشعب التي يقمعها ذلك النظام الآن بشدة. ما لم يتم تطوير مثل هذا التنظيم، وحتى يتم ذلك، فإن مأساة الثورة الإيرانية عام 1979 معرضة للتكرار إلى ما لا نهاية.